

مكتبة
الدراسات
النحوية

كمال سيوني

المشكلة في النحو



الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع ماسك
القاهرة

٢٠٠٠ م

مكتبة
الدراسات النحوية

٤

المشتمل على في النحو

كمال أسديوني



مكتبة النهضة المصرية

١٠٠ شارع محمد علي - القاهرة



مقدمة

حين وقفتُ على بعض الأمور المشتهات في النحو ، ذكرتُ قول النبي صلى الله عليه وسلم : الحلال بينٌ ، والحرام بينٌ وبينهما أمورٌ مشتهات ، وقلتُ على الفور : وفي النحو أمورٌ مشتهات .

وحين أخذتُ أفكر في الفرق بين بعض هذه المشتهات وبعض ، ذكرتُ مرةً ثانية قول الله سبحانه وتعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكماتٌ هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراصون في العلم . وقلتُ على الفور أيضاً : وما يعلم تأويل ما تشابه من أمور النحو إلا الله والراصون في العلم .

وما أريدُ أن أزكّي نفسي فأزعم أني من الراصين في العلم : وإنما الراصون في العلم هم التحريون القدماء وعلى رأسهم أستاذنا العلامة العبري الفذ جمال الدين بن هشام ، فكتبه كلها ، ولا سيما كتابه الرائع « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » من أغزر كتب النحو مادةً وأدقها تعبيراً وأحسنها تناولاً لكل ما يتصل بالنحو من مسائل أو مشاكل أوعضلات ، وليس من شك في أني قد انتفعت بهذه الكتب كلها ، ابتداءً من « قطر الندى وشدور الذهب » إلى « أوضح المسالك ، والإعراب عن قواعد الإعراب » وانتهاءً « بمغني اللبيب » وأعتقد أن من الممكن الاعتماد عليها وحدها مع ما عليها من شروح وخواشي في تكوين عالم متمكن من النحو والصرف كأبرع وأروع ما يكون الممكن .

وقد كتبتُ في زوايا مختلفة من النحو ، كتبتُ في المفردات ، وكتبتُ في الجمل ، وفصلت القول في فن الإعراب وكلها من غير شك جوانب مهمة في درس النحو وفهمه ، ولكني بعد أن وقفتُ على هذه المشتهات

فيه ، لم أستطع أن أقف منها موقف اللامبالاة أو عدم الاكتراث ، فشأنها فيه أكبر من أن أتجاهله أو ألا أحفل به . وكان أن اضطررتني إلى الجلوس إليها ، والتمس في دقائقها ، والاستمتاع بحديثها الطويل الغريب العذب ، كأنه حديث شهرزاد .

وسرى الفين يقرءون النحو خطفاً ويفهمونه خطفاً أن النحو لا يقرأ على هذا النحو ولا يفهم على هذا النحو ، وإنما يقرأ في ريث ويُفهم في أناة ، وأن التسرع في الحكم على كلمة لن يوقع في خطأ الحكم عليها وحدها ، بل سيوقع في خطأ الحكم على كلمة أخرى ، فالحكم على كلمة بأنها مبتدأ وهي خبر ، سيوقع في خطأ الحكم على الأخرى بأنها خبر وهي مبتدأ ، ومع ذلك فهناك أمور يُعرف بها المبتدأ من الخبر إذا كان بينهما تشابه .

وكثير من العرب المتسرعين يقولون عن الكلمة : إنها بدل أو عطف بيان . وهما قد يتفقان في بعض الأمور ، ولكنهما قد يختلفان في أمور أخرى لا بُدَّ من معرفتها حتى يمكن التمييز بينهما .

وهناك الحال والتمييز ، وبينهما كذلك أمور يجتمعان فيها وأمر آخر يفرقان فيها ولا بُدَّ كذلك من معرفتها .

وهناك اسم الفاعل والصفة المشبهة وبينهما من أمور الاجتماع والافتراق ما لا بُدَّ من معرفتها .

ماذا أقول ؟ بل هناك الفاعل والمفعول وقد يشتبهان ولكن يمكن في النهاية التمييز بينهما .

وهناك أسماء الشرط والاستفهام ومنها ما يقع على زمان أو مكان ، ومنها ما يقع على حدث ، ومنها ما يقع على ذات ، ولها في كل ذلك مواقع في الإعراب ، لا يحسب ما تقع عليه من هذا كله فيحسب ، وإنما

أيضاً بحسب ما عسى أن يكون بعدها من فعل تام أو ناقص ومن فعل متعدٍ أو قاصر ، وهذا المتعدى قد استوفى معموله أو لم يستوفه ، وكلها أمور تشبه وتختلط وفي حاجة إلى بيان .

بل هنالك في الباب الواحد ما تشبه بعض جوانبه ، أو ما تشبه بعض أقسامه ، أو ما تعدد انقساماته فتداخل وتشتبه ، وكلها في حاجة إلى الوقوف عندها وتوضيحها .

لذلك رأيت أن أتبع هذه الأمور المشتبهات في النحو وأن أوضحها وأضرب الأمثلة عليها حتى لا يختلط الأمر بعد ذلك على من يقع على مثلها ، وحتى لا يقع في خطأ الإعراب وخطأ الفهم جميعاً . ورأيت أن أعرضها مرتبة على حسب أبواب كما عرضت غيرها تسهيلاً لمن يريد الرجوع إليها .

ولكني قد أضطر إلى الخروج عما التزمت به وهو الاعتماد على آيات التنزيل وحدها ، فأوضح ما أريد توضيحه بأمثلة أخرى . وعسى أن يكون هذا تذكيراً يسيراً وفي أضيق الحدود .

وأنا أعلم أن كتب النحو في المدارس المصرية قد تخففت تخفيفاً كاملاً من مثل هذه الأمور المشتبهات فلم تعرض لها بخير ولا شر ، مع أن معرفة هذه المشتبهات فيما نرى هي قوام النحو وعماده ، وبغيرها لا يمكن تجنب الخطأ في الإعراب وما يتبعه من الخطأ في فهم المعنى المراد . ولكن كتب النحو هذه لم تعد تحوى نحواً . والمقارنة بين أى باب من أبواب النحو فيها وبين نظيره في كتب النحو القديمة تنهى بنا إلى القول بأن ما تعرضه إنما هو نوع من الهزل واللعب أو اللهو والعبث .

لامناص من معرفة أبواب النحو لمن يريد أن يتعلمه حقاً ، أما هذه القشور التي تعرضها كتب النحو في المدارس المصرية فلا تعلم نحواً ولا تعصم لساناً من لحن ولا قلماً من خطأ . ولباب النحو إنما هو في كتب النحو القديمة . وإذا كان فهمها يستعصى على كثير من المشرقين في العلم إن صبح هذا التعبير ، فالرأى عندي أن يتعلم هؤلاء كيف يقرءون

النحو ، وكيف يشتون لفهمه ويصبرون على معضلاته إذا كانوا يريدون أن يتعلموه حقاً ، فليس النحو قطعة حلوى نضعها في أفواههم ، ولا فنّاً من فنون الزينة أو ضرباً من ضروب الدُّعة نعلّمهم إياه ، وإنما هو صناعة تحتاج في تعلمها إلى كثير من المشقة والجهد .

ومهما يقل القائلون أو يقول المتقولون على كتب النحو القديمة . فهي بما تحوى من ثروات خالد قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من اللغة العربية ، وهي بما تعرضه من تحليلات وتأويلات وتخریجات لآيات القرآن لم يعد من الممكن فصلها عنه ، وأصبحت خالدة بخلوده . فأما النحويون القدماء فحسبهم أن النحو قد نشأ في كنفهم فوضعوا له أسماءه ومُسَمّياته وتعهّدوه برعايتهم حتى نما وكبر ، ولكنهم أولوه رعاية فاقت كل ما كان ينبغي فجاوزت خصوصيته أطوارها ، فأصبح غابة خضراء تسد الأفق وتحجب السماء ، ولكنها مهما كانت ممتنة ومتشابكة وملتفة فهي خضراء .

وقد فتنتني هذه الغابة بأشجارها الكثيفة ، فضيت متسللاً أشق طريق بين أغصانها المتشابكة الملتوية ثم عدت أحمل فوق منكبي بعض ما راق لي من ألوان الزهر وأفانين الثمر .

أنا سعيد بهذه الزهرة وبما تكبدت فيها من عناء ؟

نعم سعيد بل جدد سعيد . .

كمال بسيوني

الفصل الأول

المشتبهات في الضمائر

١ - الضمير المسمى فصلاً وعماداً

وفيه أربع مسائل إذا ألمعنا بها ألمعنا به من كل جوانبه :
إحداها : شروطه التي يمكن بها أن يتحقق ، ونستطيع بها أن
نعرف عليه ، وهي ستة :
إثنان فيما قبله وهما : كونه معرفة وكونه مبتدأ في الحال أو في
الأصل ، نحو : أولئك هم المفلحون ، وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون ،
كنت أنت الرقيب عليهم ، تجدوه عند الله هو خيراً ، إن ترني أنا أقل
منك مالا وولداً .

واثنان فيما بعده وهما : كونه خبراً في الحال أو في الأصل ،
وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل كما تقدم في (خبراً ،
وأقل) . وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً كما مثلنا : ومخالف في
ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالإسم لتشابههما . وجعل منه : إنه هو
يبدئ ويُعبد . وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ .

وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز ضمير الفصل في : ومكر أولئك هو
يبور ، وهو قول السهيلي ، قال في قوله تعالى : وأنه هو أضحك
وأبكى وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى : إنما أتى
بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأن بعض الجُهَّال قد ثبت هذه
الأفعال لغير الله كقول عمروذ : أنا أحبي وأميت . وأما الثالث فلم يبدعه
أحد من الناس .

وقد يُستدل بقول الجرجاني بقوله تعالى : « ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي ، فعطف (يهدي على الحق) الواقع خبراً بعد الفصي .

وقد يُقال : لاستدلال لقول الجرجاني بالآية ، لأنها تحتل تقدير : وَيَرَوُه يهدي ، أو أنه يُغتفر في التابع .

والشرطان الباقيان يُشترطان له في نفسه ، وهما : أن يكون بصيغة المرفوع ، وأما إنك إياك الفاضل ، فجائر على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين ، وأن يطابق ما قبله . فلا يجوز كنت هو الفاضل .
فأما قول جرير :

وكائن بالأباطح من صديق
يراني لو أصبتُ هو المصابا

وكان قياسه : يراني أنا مثل : إن ترني أنا أقل ، فقبل : هو فصل ، ولما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب ، فقد جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه في المعنى .

ويُروى البيت (يراه) بدل (يراني) أي يرى نفسه ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير .

والسألة الثانية : فائدته التي يمكن أن نعين منها سرّ تسميته . وهي ثلاثة أمور :

أحدها لفظي ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع . ولهذا سُمي فصلاً ، لأنه فصل أي ميز بين الخبر والتابع . وقال الرضي : فصل الإمام الثاني ولم يجعله من تنمة الأول ، وسُمي عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام .

والثاني معنوي ، وهو التوكيد ، أي توكيد الحكم . وعلى ذلك سماه

بعض الكوفيين دِعاة لأنه يُدَّعَم به الكلام أى يُقَوَّى ويُؤكَّد .

والثالث معنوى أيضاً ، وهو الاختصاص . وكثير من البيانين يقتصر عليه . وذكر الزحشرى الثلاثة فى تفسير : وأولئك هم المفلحون . فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

المسألة الثالثة : محله ، وفيه خلاف طویل :

زعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم إنه حرف ، فلا إشكال وقال الخليل اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة .

وقال الكوفيون له محل . ثم قال الكسائى محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء بحسب ما قبله . فمحله بين المبتدأ والخبر رفع (عندهما) وبين معمولى ظن نصب (عندهما أيضاً) وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى ، وبين معمولى (إن) بالعكس .

المسألة الرابعة : ما يحتمل من الأوجه . وله احتمالات مختلفة بحسب الشواهد التى يرد فيها .

ففى نحو : كنت أنت الرقيب عليهم . ونحو : إن كُنَّا نحن الغالبين : يحتمل الفصلية ، والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده .

وفى نحو : (ولما نحن الصَّافُونَ) . ونحو : (إن شائيتك هو الأبتَر) ، يحتمل : الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام فى الأولى ، والكون ما قبله ظاهراً فى الثانية ، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوى .

وَوَيْحُو : (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامٌ لِّغُيُوبٍ) ، يَحْتَمِلُ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ :

وَوَيْحُو حَرْثُكَ وَكَتَبْتُ أَنْتَ أَنْتَ (الصَّمِيرُ) مِنْدَأُ وَحِيرٍ وَالْحَصَةِ
خَبِيرٍ كَانَ وَلَوْ قَدَّرْتَ لَصَمِيرٍ الْأَوَّلُ فَصَلًا أَوْ تَوْكِيدًا لَقَسْتُ :
أَنْتَ لِيْكَ .

وَوَيْ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ) ، الصَّمِيرُ :
مِنْدَأُ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مَقْلَهُ (وَعَدَمُ صَمَارِهِ) يَمَعُ التَّوَكِيدِ ، وَتَنْكِيرِهِ
يَمَعُ الْقَصْرِ

٢ - ضمير الشأن أو القصة

• وهو مبتدأ تكون الجملة بعده هي نفسه في المعنى فلا تحتاج لربط ،
أو أن الرابط هو كَوْنُ الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لربط زائد
عن ذات الجملة نحو قوله تعالى : (قل هو الله أحد) ، فهو : ضمير
الشأن ، والله أحد : هو الشأن ، كأنه قيل : لشأن هذا وهو أن الله واحد
لا ثاني له .

و (هو) ضمير منفصل مبتدأ و (الله) مبتدأ ثان و (أحد) خبر
لمبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ،
وهي عيبة في المعنى لأنها مفسرة به : والمفسر عين المفسر أى الشأن
الله أحد

ولا يكون ضمير شأن حاضر • وإنما يكون ضمير عيبة مفسراً
لجملة بعده بحرية مصرح بخبره ، وإن كان يلفظ التذكير يُسمى ضمير
شأن . وإن كان يلفظ التأنيث يُسمى ضمير قصة وقد يُسمى بهما

وإذا قُدِّرَ (هو) ضمير المشنوع عنه وخبره مفرد وهو (الله)
ولا يكون ضمير فيه و (أحد) خبر بعد خبر ، أو بدل أو خبر مبتدأ
محذوف أى هو أحد

ومثله (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)

فإذا الله واقعة في جواب انشروط وهو (إذا فتحت أبواب ومأجور
وهم من كل حدب يُنسلون واقترب الوعد الحق) وإذا : حرف
مفحاة وهي تقع في جواب الشرط إذا كان جملة إسمية مائة كسرة
الهاء كقوله تعالى : (إذا هم يقطون) فإذا جاءت الهاء معها كما هي تعاوننا
على وصل الخزاء بالشرط فيتأكدا ولو قيل : هي شاخصة أو إذا
هي شاخصة - في غير القرآن - كان سيدياً .

و (هي) ضمير منفصل ضمير قصة مبتدأ ، و (شخصية) خبر مقدم و (أبصار) مبتدأ مؤخر وأبصار مضاف و (الذين) اسم موصول مضاف إليه ، وجملة (كفروا) لا محل لها صلة الموصول .

وجملة (أبصار الذين كفروا شخصية) في محل رفع خبر هي .
وقد وقعت الجملة خبراً ولم تحتاج إلى رابط لكونها عين المبتدأ في المعنى . أي فإذا القصة أبصار الذين كفروا شخصية .

هذا إذ مُقَدَّر (هي) ضمير القصة ، وأما إذا مُقَدَّر ضمير الأبصار كما قال الفرّاء . أو عمداً وفصلاً وتقدم مع الخبر على المبتدأ . والأصل .
فإذا أبصار الذين كفروا هي شخصية كقول الكسائي ، فالخبر مبرر وليس بما نحن فيه

وضمير انشأ يسميه الكوفيون ضمير المجهول ، وهو مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحده . عوده على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

والثاني : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث . أنه لا يُدْع بتابع . فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه

والرابع ، أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواحيه .

والخامس . أنه ملازم للإفراد فلا يُفني ولا يجمع وإن فُسِّر بحديثين أو أحاديث

وإذا تقررَ هذا علم أنه لا يفني الحُملُ عليه إذا أمكن غيره ، ومن

نَسَمُ ضَعُفٌ قول الزمخشري في : (إنه يراكم هو وقبيله) : إن اسم
إن : ضمير الشأن . والأولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده أنه 'قرئ'
وقيل أنه (بالنصب) وضمير الشأن لا يُعطى عليه .

وكثير من النحويين يقولون : إن إسم أن (المفتوحة المضممة) ضمير
شأن . والأولى أن يُعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه في :
(أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) : إن تقديره ، أنك ، وفي كتب
إليه أن لا تفعل . إنه يُجزم على الهى ، وينصب على معنى لثلا . ويُرفع
على أنك .

٣ - الخبر المفرد وضمير المبتدأ

ولنما نتحدث عن الخبر المفرد المتحمل لضمير المبتدأ أما الخبر الجملة وروابطه بالمبتدأ فله حديث آخر .

فهذا الخبر المفرد . إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو . هذا على (إلا إن أول : المشتق نحو صديقك أمد على تأويل شجاع) وإما مشتق فيتحمل الضمير نحو . عبد المطب طيب ، أى هو ، إلا أن رفع ، يظهر نحو : عبد المطب طيبٌ عصره .

ويجب إبرر الضمير إذا جرى الخبر على غير من ' هو ' له ، وصابط ذلك . أن يتقدم مبتدأً وتأخر عنهما خبر . وإن وقع من الثاني فقد جرى على من هو به فلا يبرر الضمير نحو محمدٌ على كاتبه ، تريد الإنحار بكاتبته على محمد . وإن وقع من الأول فقد جرى على غير من هو له فيجب الإبرر مطلقاً .

سواء حصل ليس كإن تريد الإنحار بتعديم محمد لعل فتقوى : محمدٌ على معلمه هو ، (معلمه) خبر عن (على) والجملة خبر عن (محمد) والمقصود أن محمداً معلم على وإبرار الضمير علم ذلك ولو استتر أدن التركيب بعكس ذلك المعنى

أم لم يحصل ليس نحو : فاطمة عمر مؤدبته هي ، فتاء التانيث في مؤدبته تدل على أن التأديب لفاطمة وكان يصح الاستغناء عن الضمير ولكنه أبرر طرداً للباب على وثيرة واحدة .

والكوفي إنما يلزم الإبراز عند اللبس محتجاً بنحو قوله قومي ذراً لحد بأسوها وقد علمت نكته ذلك عدنان وقحطان

(فقوى) مبتدأ و (دُرًا) مبتدأ ثان و (بأنوها) خبر عن الثانى
والجملة خبر عن الأول و (ها) عائدة على دُرًا ، والضمير الرابع
لنقوى مستتر فى بأنوها ولم يبرز لأمن اللبس ، فإن الدرا مبنية لإبانية ،
ولو نرد لقليل ، بآيها هم بالتجريد من علامة الجمع ، لأن الوصف
كالفعل .

* * *

٤ - عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

والأصل أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة نحو . (وجاء إخوة يوسف فذبحوا عليه فعرفهم) . أو لفظاً فقط نحو (أم على قلوب أقفالها) . (وإذا بنى إبراهيم رثه) . (يوم لا يسمع لظالمين معذرتهم) ، أو رتبة فقط نحو صرب غلامه محمد

ويعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في سعة مواضع .

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً نعم أو نُس . ولا يُفسر إلا بالتمييز نحو . نعم رجلاً عنى . ونُس رجلاً محمد . ويلتحق بهما فعلٌ الذى يُراد به المدح والندم نحو (ساء ميلا نفوم) . وكُسرت كلمة تخرج من أفواههم . وظرف رجلاً حاله

وعن الفراء والكسائى أن مخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ، ويردّه . نعم رجلاً كان محمد . ولا يدخل النسخ على الفاعل . وأنه قد يحذف نحو (نُس للظالمين بدلاً) .

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتأخرين المُحمّل ثابتهما نحو قوله :
تَجَفَّوْنِي وَلَمْ أَحْفَ لأحلاًءِ بى
لغير حميم من حليلٍ مَهْمَلٌ
والكوفيون يجمعون من ذلك . فقال الكسائى يُحذف الفاعل

وقال الفراء يصمر ويؤخر عن المفسر . فإن ستوى العاملان في طلب الرفع وكان الضعف بالو،و نحو : فم وقعت أحوالك فهو فاعل بهما .

الثالث : أن يكون مُنْخَسِراً عنه فيصمره خبره نحو (إن هى إلا حياتك الدية . قد الرمحشرى : هـ ضمير لا يُعم ما يُعمى به إلا بما

يتلوه، وأصله : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وُضع هي موضع الحياة .
لأن الخبر يدل عليها ويبينها . قال : ومه

هي النفس تحمل ما حملت

وهي العرب تقول ما شاءت . قال ابن مالك . وهذا من جيد كلامه .
ولكن في تمثيله (هي النفس وهي العرب) ضعيف . لإمكان جعل
النفس والعرب بدلين (وتحمل وتقول) خبرين .

وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعيف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم
يذكره وهو كون (هي) ضمير القصة . فرب أراد الرخصى أن المثالين
يمكن حملهما على ذلك لأنه يتعين فيهما . والضعيف في كلام ابن
مالك وحده .

الرابع . ضمير الشأن والقصة نحو : (فل هو الله أحد) ونحو :
(فإذا هي شاحصة أبصار الذين كفروا) وقد فصحت القوم فيه آنفاً .

الخامس : أن يجزئ ربباً مفسراً بتميز . وحكمه حكم ضمير نعم
وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً . قال

رُبُّهُ فتيّة دعوت إلى ما يُورث الجود دائماً فأجابوا
ويقال نعمت امرأة هدى .

والرخصى مفسر الضمير بالتمييز في غير نافي نعم ورب ذلك أنه
قال في تفسير : فسوّهن سبع سموات ضمير في مسوّهن ضمير
مبهم : وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رحلا وفي قوله تعالى في
سورة فصلت (فصا هن سبع سموات) صرح بأن النص على التمييز

السادس : أن يكون مدلاً منه يظهر المفسر له . ومما أحرّجوا
على ذلك قولهم اللهم صلّ عليه أرفع أرفع . وقد الكسائي هو

نعتٌ - والجماعة يأنون نعت الصمير وقولهم : قاما أخواك وقاموا
إخوتك ، وقس سؤتك ، وقيل على التقديم والتأخير وقيل : الألف
والواو والنون أحرف كالتاء في قدمت هند ، وهو المختار .

السابع : أن يكون متصلاً بماعل مقدّم ومفعله بمفعول مؤخر ومن
شواهد قول حسام :

ولو أن محمداً أنخلد الدهر وحداً
من الدس أتى محمداً الدهر مطعماً

وقوله

كسا حممه دا الحلم أثوب سؤدد

ورفعى بداه دا سدى فى ذرى نجد

والجمهور يوجهون في ذلك في الرفع تقديم المفعول ، نحو : (وإذا
ابتلى إبراهيم ربه .

وقال الزمخشري في : (لا يحسبن الذين يفرحون بما أوتوا) الآية .
(في قراءة أبي عمرو : فلا يحسبن بالغية وصم آخر الفعل) إن الفعل
مسند للذين يفرحون واقعاً على صميرهم محذوفاً (والذين يفرحون على قوله
مفعول) والأصل : لا يحسبن الذين يفرحون بمهارة ، أى لا يحسبن أنفسهم
الذين يفرحون فائزين ، وفلا يحسبنهم (التالية لذلك) توكيد .

وكذا قال في قراءة هشام : (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
أمواتاً) بالغية . إن التقدير : ولا يحسبنهم الذين قتلوا في سبيل الله
أمواتاً ، أى لا يحسبن أممهم أمواتاً .

الفصل الثاني

المشتبهات في

المتدا والخبر ، والفعل والفاعل

١ - اشتباه المتدا والخبر .

لاشك أن المحوطين عرفوا كلا من المتدا والخبر تعريفاً جامعاً مانعاً كما يقولون . بحيث لا يشته أحدهما بالآخر ولكن قد يكون لهما من الصفات من حيث التعريف أو التكبير أو من حيث علم المخاطب بأحدهما دون الآخر إلى غير ذلك من الأمور ، ما يجعلهما يشتبهان ، ومع ذلك فقد وضعوا لهما في هذه الحالات ما يميز كلاً منهما عن الآخر .

فالمبتدا : إسم أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة خبر عنه ، أو وصف رافع لمكتنى به عن الخبر .

فالإسم نحو : الله أحد ، والذي بمنزلة نحو : وأن تصوموا خير لكم . وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه فتسمع . مبتداً قبله أن مقدرة في تأويل سماعك .

والمجرد كما مثلاً ، والذي بمنزلة نحو . هل من حائق غير الله ، وبحسبك درهم ، لأن وجود الزائد وهو من والياء كعلمه .

والوصف نحو : أيهم هذان ؟

مخرج نحو . أقائم أبواه على . فإن المرفوع بالوصف غير مكتنى به . فعلى مبتداً والوصف خبر .

ويشترط للوصف المذكور تقدم نفي أو استمهاً عليه كقوله :
 حليلي ما واف بعهدى أنشأ إذا لم تكونا لي على من أقطع
 ونحو :

أقاطن قوم سلمى أم نوا طعنا
 إن يظعنوا محيب عيش من قطعنا

والكوفي لا يشترط ذلك محتجاً بقول بعض الطائين :
 خير نوا لب فلا تك مسغياً مقالة لحي إذا الطير مررت (١)
 ولا حجة له بجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وصح لإحسان به
 عن الجمع لأنه على زنة فعل ، فهو مثل قرله تعالى : (وملائكة بعد
 ذلك ظهير) .

ويتعين أن يكون لوصف مبتدأ إذا لم يطابق ما بعده ، نحو ، أمسافر
 صديقك أو صدقائك ، ويتعين كونه خبراً إن طبقه في تشية والجمع
 نحو : نأحجن أخواك ، وأمتعمون أسؤك ، وتجر بند ثيئه وخبريه
 إن طبقه في الإفراد نحو ، م مصور عجول .

والخبر لمطأسد إلى المبتدأ غير لوصف ليتسم قائده ، نحو :
 اعلم مرعوب فيه ، فخرج فاسل أمدن ودن لوصف
 ويشته ابتداء والخبر في مسأتين ، ويجب الحكم فيهما بابتدائية المقدم
 من الإسمين

(١) لـ ، حـ من الأزد مشهورون برحر الطير وعيافته وهي
 أن يعتري بأسمائه ر ساقطه ، فيستبعد به أو يتشده منه .

المسألة الأولى : أن يكونا معرفتين تساوت رُتبتُهُما (١) نحو : الله ربنا ، أو اختلفت نحو : محمدٌ القاضل ، والفاضل محمدٌ . هذا هو المشهور .

وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو . القائم محمدٌ .

والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً للمخاطب ولو كان غيره أعرف ، كان يقول قائل : من القائم ؟ فتقول : القائم محمدٌ أو محمد القائم . فالقائم مبتدأ ولو تأخر ، وهو المطلوب لأن يحكم عليه بالآخر .

فإن تساوى علماً وجهلاً فالمبتدأ الأعرف فإن تساوى رتبة فالمبتدأ المُقَدَّم .

المسألة الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو : أفصل ملك أفصل مني .

وإن كانا مختلفين تعريفاً ونكيراً والأول هو لمعرفة كمحمد قائم فلا اشتباه ، ويحكم للأول بأنه المبتدأ ، وإن كان هو النكرة ولم يكن له ما يسوع الابتداء به نحو : حرٌّ ثوبك وذَهَبٌ حاتمك ، فهو الخبر اتفاقاً ولا اشتباه أيضاً ، وإن كان له مُسَوِّعٌ نحو : حرٌّ ثمين ثوبك ، فكذلك عند الجمهور ، لأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو : الفاضل أنت وإذن فهو خبر مقدم أيضاً .

وأما ميبويه فيجعله مبتدأ ، ووجهه أن الأصل عدم لتقديم والتأخير ، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى . (وَإِنْ حَسِبْتَ اللَّهَ) (وحسبُهُ

(١) المعروف سعة : وهي على حسب رتبتها في التعريف : الضمير والعلم وإسم الإشارة والموصول والمُحَلَّى بال والمضاف لواحد منها ورُتْبَتُهُ بحسب ما ضيف إليه . والمبادئ .

بمعنى كافٍ فلا تتعرف بالإضافة) (وإن أول بيت وُضع للناس للنبي
بيكة مباركاً) .

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر إذا دلت قرينة على ذلك ، نحو :
أبو حنيفة أبو يوسف . وقوله :

بَنُونَا بَنُوا أَبْنَانَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
وذلك مراعاة للمعنى .

٢ - الابتداء بالنكرة

لا خلاف على أن الفاعل يحور أن يكون نكرة مطلقاً لأن معه مسوغه وهو الحكم بالفعل المتقدم ، فأما المبتدأ فلا يحور أن يكون نكرة إلا إذا حصلت فائدة ، ولصابط الذي وضعوه لجوار ذلك هو حصول الفائدة ، ولكن ليس كل أحد يمكن أن يهتدى إلى مواطن الفائدة ، فمن ثم تتبعها المحررون وسموها مسوغات الابتداء بالنكرة ، وحصرها المحققون منهم في عشرة أمور :
أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرًا أو معنى ، ولأول نحو :
وأجل مسمى عنده . وكلمة مؤمن خير من مشرك . والثاني نحو :
وطائفة فدأهمتهم أنفسهم ، أي وطائفة من غيركم بدليل بغشي طائفة مكهم ،
والثالث نحو : رُحِّلَ جاءني لأنه في معنى رجل صغير . وقولهم ما أحسن
الورد . لأنه في معنى شيء عظيم حسن الورد ، وليس في هذين التوعين
صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني .

والثاني : أن تكون عاملة . إم رفعاً نحو : قائم احمدان
عند من أجازته ، أو نصياً نحو : (أمرٌ بمعروف صدقة) ، إذ
الطرف (١) منصوب المحل بالمصدر ، أو جرّاً نحو : خمس صلوات

(١) المراد بالظرف ما يشمل الجار والمحرور لما قيل لهما كالمقير
والمسكين ، إذا اجتمع ، وقرقا ، وإذا فرقا اجتماعا ، وهم يتوسعون فيه ،
ووجه التوسع - كما في لرضي أن كل شيء من المحدثات لابد أن يكون
في زمان أو مكان ، فصار الظرف مع كل شيء كقريبه ولم يكن أجنبياً
عنه . فدخل حيث لا يدخل غيره ، كالحارم تدخل حيث لا يدخل الأحيى ،
وأجرى الجار والمحرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما . إذ كل ظرف في
التقدير حار ومحرور محتاج إلى الفعل أو ما في معناه كاحتياح . لظرف .

كسبهن" الله . وشرط عاملة الجرح هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما
مثلاً ، أو معرفة و المضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو : مثلث لا يحل ،
وغيرك لا يجوز . وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لانكرة فليس
مما نحن فيه .

والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ
الابتداء به ، لأن العاطف لما اشترك بين المتعاطفين كان التسوغ في أحدهما
بمنزلة في الآخر ، نحو : (طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ،
ونحو . (قول معروف ومعفرة خير من صدقة يتبعها أدى) .

والرابع : أن يكون خبرها طرفاً أو محروراً نحو : (ولدينا مزيد) ،
(ولكل أحل كتاب) ، (وعلى أبصارهم غشاوة) وشرط الخبر فيهما
الاحتصاص بأن يكون المحرور بالحرف ، والمضاف إليه ظرف ، صالحاً
للإحار عنه ، فلو قيل : في دير رجل لم يحجز لأن الوقت لا يحلو عن
أن يكون فيه رجل ما في درهما . فلا فائدة في إحار بذلك ، قالوا :
والتقديم . فلا يجوز رجل في انبار . وإي وحس التقديم هنا لدفع توهم
الصفة ولا دخل له في التخصيص

ومما يؤسس هذا أن من مالك نص على حوار الابتداء بالنكرة الخبر عنها
بظرف مؤخر ، نحو . رجل عدى يد كان ذلك جواباً لسؤال . كان
يقول لك : من عندك ؟ فتقول . رجل أى رجل عدى ، قل ولا يجوز
أن يكون التقديم : عدى رجل ، لأن مخالفة الخوف يسؤل صعبة ،
والسؤل تقدم فيه المتأخر ، وكأنه رأى أن توهم الصيغة مدفع بقريية السؤل
فلم يوجب التقديم .

وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر . وذلك موضعها

والخامس : أن تكون عامة عموماً مشمولاً . إما بذكرها كاسمها ش .

وأسماء الاستعهام . أو بغيرها كأن تتلو نفيًا أو استفهامًا نحو : ماأحد مصادف ،
والآله مع الله ؟

والسادس : أن يُرد بها صاحب الحقيقة من حيث هي ، نحو : رجل
خير من امرأة ، وثمره خير من جرادة .

والسابع : أن تكون في معنى الفعل ، نحو . قائم الحمدان عند من
جوزها ، أو يُراد بها التعجب في نحو : عجبٌ لحمد ، أو يراد بها الدعاء
في نحو ، سلام على آل يس ، ويل للمطمئنين . وعلى هذا ففي نحو :
ما قائم الحمدان ، ثلاثة مسوغات : أنها عاملة ، وأنها تدل نفيًا ، وأنها
في معنى الفعل ، وفي قوله تعالى . وعدت كتاب حفيظ : مسوغان : أنها
موصوفة ، وأنها أخبر عنها بمحتص . وهذا المختص هو الطرف المقدم .

وأما منع الجمهور لنحو . قائم الحمدان فليس لأنه لا مسوغ فيه
للاستدعاء . بل لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء
بالماعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستعهام .

والثامن أن يكون ثبوت ذلك الخبر للكرة من هوارق لعدة ، نحو ،
شجره مجتد ، وثمره تكتمت . يد وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس
غير معتد ، ففي الإحار به عنها فائدة ، بخلاف : رجل مات ، ونحوه .

والتاسع . أن تقع بعد إدا انصائية نحو : حرحتُ إدا أسدٌ أو رجلٌ
بالدب ، إذ لا توجب العدة وجود أسد أو رجل ، بل تجوز به ، ففي
الإحار فائدة .

والعاشر : أن تقع في أول حملة محالية كقوله :

مَرَّيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَمَدُهَا
يُحْيِيكَ أَخِي صَبْوَهُ كُلُّ شَارِقٍ

وعلة الجواز ما ذكره في المسألة السابقة من أن العادة لا توجب إصاعة
نجم عند سراهم بل تجوز . ومن ذلك قوله :
الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مديّة بيني (١)
وبهذا يعلم أن اشتراط التحوين وقوع الكرة بعد واو الحال
ليس بلام .

ومن روى (مديّة بالتصب) فمحول الحال مخلوقة ، أي حاملاً
محسناً ، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء ، لأنه لا يصح هنا إلا بدل
الاشتمال ، وصابطه (وهو انتظار النفس للدل) غير موجود .

(١) قبله .

تمكنت ضائتي كوداً لدب رعيها وأنها لا تراني آخر الأبد

٣ - روابط الجملة بما هي خبر عنه

الجملة إما أن تكون مفسر لما في اسمي ولا تخرج لربط نحو : قل هو الله أحد ، إذا قُدِّر هو ضمير شأن ، ونحو ، (فإذا هي شخصنة أخصار الذين كهروا) .

ربما أن تكون غير في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى ذلك المتداً الذي هي مسوقة له ، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه كضميره أو الإشارة إليه ، أو على اسم أعم منه ، وتسمى هذه الأمور روابط الجملة . وهذه لروابط كثيرة ومنهم من يسكر بعضها . وأشهرها خمسة :

أحدها : النصير . وهو الأصل ولهذا يربط به مذكوراً كحميد ضربته . ومخذوفاً مرفوعاً نحو : إن هذين ساحران إذا قُدِّر : لهما ساحران ، ومخذوفاً منصوباً كقراءة ابن عمر في سورة الحديد : (وكل وعد الله الحسنى) . أي وعده ، (برفع كل) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء ، بل قرأ ينصب كل كالجماعة : فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدتين درجةً وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدتين ، وإنما قرأ بالنصب هنا لأن قلبه حملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين ، مساوي بين الجملتين في الفعلية . بل بين الحمل لأن بعده وفضل الله المجاهدين ، وهذا من باب الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة للنائب ، وهذا كترجيح النصيب على الرفع في باب الاشتغال في نحو ، قام محمد وعلياً أكرمه لتناسب . في النصيب يكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية إذ التقدير . قام محمد وأكرم علياً أكرمته ، وفي الرفع يكون قد عطفت جملة اسمية على فعلية

ومن المحذوف المنصوب قراءة بعضهم : أفحكم الخفية يستعجون
(بالرفع) أى بمعونه

ومحذوفاً مجروراً نحو : انسمس سموا بلهم أى منه . وقول
امرأة فى حديث أم زرع . روجى المس مس^١ أرنب واريج ريج زرب^(١)
أى المس منه والريج منه . وهذا يدلم نقل إن أل نائة عن انصمير وإلا
فهى الرابط . وكقوله تعالى . (ولمن صبر وعمر رب ذلك لمن عزم الأمور)
أى إن ذلك منه . جاء على أن لإشارة للصبر والعمران لما حوّد من
صبر وعمر

ولابد من هذا التقدير سوء قدّنا (اللام) للابتداء و (من)
موصولة . لأن الجملة خبر لاندخ من رابط

أو قدّرن (اللام) للابتداء و (من) شرطية لأنه لابد من جواب
(اسم بشرط المرتفع بالابتداء) من أن يشمل على ضميره . سواء قلنا
إنه الخبر أو إن الخبر فعل بشرط وهو الصحيح . وأكن يرد على كون
الجملة جواب الشرط عدم العاء لأنها إسمية

أو (قدّرن اللام) موطئة و (من) شرطية . لأن الجملة جواب
القسم فى اللمظ لتقدمه . وجواب الشرط فى معنى . لأن جواب القسم
دل عليه . ودليل جواب الشرط بمنزلته فى وجوب الاشتغال على ضمير .

الثانى . الإشارة نحو ر إن السّمع وعصر وانفؤاد كل أولئك
كان عنه مشغولاً

ويحتمله . (وبين كسو تياتب واستكبروا عنها أولئك أصحاب
النار) . (وبين آمنو وعماو الصلحت لا تكف حصاً إلا وسّعها

(١) الزرب شعر صلب رقيقة

أولئك أصحاب الجنة) ، (ولباس التقوى ذلك خير) . وذلك لإمكان أن تكون أسماء الإشارة في الآيات الثلاث بياناً أو بدلاً من المبتدأ ، وحينئذ يكون الخبر مفرداً

والثالث . إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم ، نحو : الخائفة بالخيفة ، وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين »

والرابع . العموم ، كقوله تعالى : والذين همسكئون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا يصيب أحتر المصلحين لأن المصحين أعم من المذكورين وقيل الرابط ضمير محذوف أي منهم ، وقال الخوفا : الخبر محذوف أي مأخورون ، والحملة دليله

قيل . ومنه قول ابن ميادة :

ألا ليبت شعري هل إلى أم حبيب
سبيل فأمم الصبر عنها فلا صبر

وردد بأن الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً . إذ المراد أنه لا صبر له عنها ، لأنه لا صبر له عن شيء .

والخامس : آل الدابة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وبعض البصريين ، ومنه . وأما من يخاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ، الأصل مأواه . وقال المأهون : التقدير هي المأوى له

والرابط في قوله تعالى . والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن : إما النون على أن الأصل : وأزواج الذين يتوفون منكم ، وإما كلمة (هم) محوطة بالإصافة ، محذوفة هي ومن أصيب إليها ، وتقديرها إما قل يترس أي أزواجهم يترصص . وهو قول الأحفش . وإما بعده أي يترصص بعدهم وهو قول النعمان

فإذا نطقت الجملة من رابط على هذا النحو امتنع أن تكون 'مختصراً'
 بها ، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة في لولا زيد لأكرمك :
 إن لأكرمك هو الخبر ، وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لأملأن :
 إن لأملأن خبر الحق الأول (فيمن قرأه بالرفع) . وقوله إن التقدير :
 أن أملأ ، مردود ، لأن (أن) تصير الجملة مفرداً ، وجواب القسم
 لا يكون مفرداً ، بل الخبر فيها محذوف ، أي لولا زيد موحود . والحق
 قسمي كما في لعنمرك لأفعلن .

٤ اشتباه الاسم والخبر

وقد كانا مبتدأ وخبراً قبل دخول الناسخ عليهما ، فهما يشتهيان بعد دخول النسخ فيما كانا يشتهيان فيه قبل دخوله ، وقد كانا يشتهيان في مسألتين ، فهما يشتهيان فيهما أيضاً

إحدهما : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر . والمعلوم الاسم والمجهول الخبر ، فيقال : كان محمدٌ أخا عمرو لمن علم محمداً وجهل أخوته لعمرو . وكان أخو عمرو محمداً لمن يعلم أخا عمرو . ويجهل أن اسمه محمد . وإن كان يعلمهم ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف واختار جعله لإسم ، فتقول : كان محمدٌ لقائم . ويحور قليلاً كـ القائم محمداً . وإن لم يكن أحدهما أعرف فانت محبّر . تقول : كان محمدٌ أخا عمرو ، وكان أخو عمرو محمداً .

ويستثنى من محتوى الرتبة نحو : هذا ، فإنه يتعين (للإسمية) لمكان التنبيه المتصل به ، فيقال : كان هذا أهلك ، وكان هذا محمداً . إلا مع الضمير . فإن الأوضح في باب المبتدأ أن تتجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول : ها أن ذا . ولا يتأسي ذلك في باب النسخ لأن الضمير متصل بالعامل فلا يتأني دخول التنبيه عليه على أنه قد شمع قليلاً في باب المبتدأ . هذا أن .

وقد حكموا لأن وأن وكلاهما موصول حرفي (إذا مُدْرَتا بمصدر معروف) بحكم الضمير فيتعينان للإسمية . ولهذا قرأت السبعة بالنصب في قوله تعالى : (ما كان حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ، (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) ، والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التثنية ريفد (م ٣ - المشتبهات)

الثانية . أن يكونا مكرّنين ، فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار
عنهما ، فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فنقول : كان
خيراً من عليٍّ شرٌّ من محمد ، أو تعكس ، وإن كان المسوغ لأحدهما فقط
جعلته الاسم نحو : كان خيراً من محمد امرأة .

وإن كانا مختلفين تعريفاً وتنكيراً جعلت المعرفة الاسم والنكرة الخبر
نحو . كان محمدٌ قائماً ، ولا يعكس إلا في ضرورة ، كقول القاطي :

ولا يك موقفٌ منك الودع

وقول حسّاب

كوب مرّ عهـ عسلٌ وماءٌ

وأما قوله بن عمر . (أو لم تكن هم آيةٌ أن يعلمه علماء بنو
إسرائيل) بتأنيث تكن ورمع آية)

هنا قدّرت (تكن) تامّة فاللام متعلقة بها ، وآية فدعاها . وأن
يعلمه ذلك من آية . أو خبر المحذوف أي هي أن يعلمه .

وبقدرتها ناقصة . وإسمها ضمير ناقصة ، وأن يعلمه متداً وآية
خبرها ، والخمسة خبر كان .

أو آية إسمها ، وهم خبرها . وأن يعلمه بدل أو خبر المحذوف .

وأما تحوير الزحاح كون آية إسمها ، وأن يعلمه خبرها : فردّوه لما
ذكرنا ، وشمس له باب الكثرة قد تحصّست بلههم ،

هـ - اشتباه الفاعل والمفعول

وأكثر ما يشتبهون إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً وهو لا يتم إلا بصفة أو صفة - والآخو اسماً تاماً .

وطريقة التمييز بينهما أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب : وتُبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة فيه ، وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز أعجب خالداً ما ذكره على إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز : أعجبتُ الثوب ، ويجوز انصب ، لأنه يجوز أعجبتُ الثوب ، فتقول : أعجب خالداً ما ذكره على ، ويكون نصب خالداً واحداً .

فلما أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز الرفع ، لأنه يجوز أعجبتُ النساء ، وإن كان الاسم الناقص (مَنْ أو الذي) جاز الرفعان عربية وإن اختلف المراد من حيث فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، أو العكس ، وتطبيقاً لذلك :

تقول : أمكن المسافر السفرُ بنصب المسافر لأنك تقول : أمكنني السفر ، ولا تقول : أمكنتُ السفر
وتقول : مادعا محمداً إلى الخروج ؟ بنصب محمداً مفعولاً وافعلاً ضمير (ما) مستتراً ، لأنك تقول : ما دعاني إلى الخروج ؟ ويتمع لعكس ، لأنه لا يجوز : دعوتُ الثوب إلى الخروج
وتقول : ما ذكره على من الخروج ؟ رفع على فعلاً

والمفعول ضمير (ما) محذوفاً ، لأنك تقول : ما كرهتُ مه ؟
ويمتنع العكس . لأنه لا يجوز : ما كرهني الثوب من الخروج

وفي تمييز نائب الفاعل عن غيره تقول : يريدُ في رتب محمد
عشرون ديناراً ، برفع العشرين لا غير .
فإن قلعت محمدًا فقلتُ . محمدٌ يريدُ في رتبه عشرون ، جاز
رفع العشرين ونصبه .

وعلى الرفع فالفعل نال من الضمير فيجب توحيده مع المثني والمجموع ،
ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ . تقول :
المحمدان زيدان في راتبهم عشرون ، والمحمدون يريدان في راتبهم عشرون .

وعلى نصب الفاعل متحمل للضمير ومتعداً لإثنين ، فيبرر الضمير
في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور ، تقول : المحمدان يريدان
عشرين ، والمحمدون زيدوا عشرين .

الفصل الثالث

المشتبهات في الحال والتميز

١ - ما اجتمع فيه الحال والتميز

وما افرقا فيه

فقد اجتماعا في خمسة أمور وافرقا في سبعة :

فأوجه الاتفاق :

أتهما إسمان ، تكرران ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإسماء ؛

وأما أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكون جملة نحو : قالوا لئن أكله الذئب ونحن

حصية ، وطرقتا نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وحراراً ومجروراً

نحو : فخرج على قومه في زينته ، والتميز لا يكون إلا إسمياً .

والثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، نحو : ولا تمش

في الأرض مرحاً ، ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، بخلاف التميز ،

وأما نحو : ما طيب محمدٌ إلا نعماً ، فقد جاء توقف الكلام عليه من

صيغة الحصر .

والثالث : إن الحال مبنية للهيئات ، وأما نحو : جاء محمد والشمس

طالعة ، ففي تأويل : مقارباً لطاوع الشمس وإن كان المقصد الرمان ،

والتميز مبنٍ للذوات أو النصب

والرابع : أن الحال تعدد ، لأنها مبينة لهيئة الشيء ، والهيئات
تعدد كقوله :

على إذا ماجئت ليلى بخشيعة زيارة بيت الله رجلان حايها

بخلاف التمييز ، لأنه مبين للذات أو النسبة ولا تعدد ، ولذلك كان
خطأ قول بعضهم و :

نارك رحماً رحماً وموتلاً

لأنهم تميزان ، والصواب أن رحماً بإضمار أحص أو أمدح ، ورحماً
حال منه لانت له ، لأن الحق قول الأعمش ومن ماله : إن الرحمن
ليس بصيغة بن عم : وبهذا أيضاً يطل كونه تمييزاً . كما يطل قول قوم :
إله حال ، لأن شرطيهما التشكير وهو علم ، ويندعى على علميته أنه في اليسلة
ونحوها بدن لانت ، وأن الرحيم بعده ، نعت له ، لانت لاسم الله
سبحانه وتعالى . إذ لا يتقدم أبدل على النعت . وأما السؤال الذي سألته
الزمخشري وغيره ، لم يقدم الرحمن مع أن عاداتهم تقديم غير الأفع كقولهم :
عالمٌ بخبر ، وجودٌ بخاص ، غير منتهج ، وحيوة أن الرحمن جعل
كالثمة والذيف ومما يوضح لك أنه غير صفة محته كثيراً غير تابع
نحو الرحمن علم القرآن . قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، وإذا قيل
لهم اعبدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ؟

والخامس : أن الحال تتقدم على عماها إذ كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً
يشبه نحو : نخشعاً أبصارهم بحر حور . وقول يزيد بن رباد ..

(نجوت وهذا تخمين طريقتي)

أي وهذا طليق محمول لك . فجملة تخمينين و . ووصح نصب على
الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة ، ولا يجوز ذاك في التمييز على
الصحيح . وأما استدلال ابن مالك على الجوار بقوله .

إذا المرءُ سَجِنًا قَرَّ بالعيش مُشرباً
ولم يُعَسَّ بالإحسان كان مدحاً

مُسَهَّوٌ ، لأن المرء مرفوع بمحذوف يفسره المذكور ، والتأنيب
للتمييز هو المحذوف . ولا نسلم قوله بالابتداء وفاقاً للأحسن - ولو
سُلم ، في الاحتمال يسقط الاستدلال .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود . وقد
يتعاضدان فتقع الحال جامدة ، نحو : هذا مالك ذهاً وتنحتون الحال
بيوتاً ، أأجد لمن خلقت طيناً . ويقع التمييز مشتقاً . نحو : لله دره
درماً ، فهو تمييز مبني بجهة التعجب ، وجور الرضى وغيره حالته ،
ونحو قولك : كرم خالدٌ ضيماً ، إذا أردت الشيء على ضيف حله بالكرم
فهو تميز . فإن كان حله هو الصيغ المحتمل الحسن والتمييز ، والأحسن عند
قصد التميز لإدخال (ر من) عليه .

واحتلف في المصوب بعد حبلها ، فقليل حال ، وقيل تميز ، وقيل
الجمود تميز والمشتق حال ، وقيل الجسد تميز والمشتق إن أريد تقييد
المدح به كقوله :

يا حبيذاً المالُ ملولاً بلا سرف

فحال ، وإلا فتمييز نحو : حبيذاً راكبا على .

والسابع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو : وليٌ مُدبراً ، فتبسم
صاحكاً ، ولا تعشوا في الأرض مُفسدين ، ولا يقع التمييز كذلك .

فأما : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً . فشهراً مؤكداً لما
فهم من . إن عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر وحده
يقطع النظر عن الخبر عنه فمُسَيَّرٌ

٢ - تقسيمات الحال

ليس للحال تقسيم واحد ، وإنما لها تقسيمات كثيرة ، باعتبارات مختلفة ، ولذلك نرى بعضها يتداخل في بعض مما تشتهه معه الأمور وتتعدد ، وحتى لانضل طريقنا وسط هذه التقسيمات علينا أن ننظر إلى هذه الاعتبارات ، ونسير مع كل اعتبار ، ونرى ما يندرج تحته من تقسيم أو من أكثر من تقسيم .

أولاً : من حيث التبيين والتأكيد

تنقسم إلى قسمين : مبينة ومؤكدة ٥

فالمبينة وتسمى مؤسسة أيضاً هي التي لا يستمد معناها بدونها ، ويندرج تحتها كل التقسيمات الأخرى ٥

والمؤكددة : هي التي يستفاد معناها بدونها . وهي ثلاثة أقسام

أحدها : المؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) ، أو معنى فقط ، نحو : فتقسم ضاحكاً ، (وإلى مديراً)

والثاني : المؤكدة لصاحبها . نحو : جاء القوم طراً ، ونحو : (لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) .

والثالث : المؤكدة لمصمون حملة مركبة من إسمين جامدين ، نحو ، على أبوك عطوفاً (وعاملها وصاحبها محذوف أي أحقه عطوفاً ، أو أعرفه عطوفاً) ونحو : (هذه ناقة الله لكم آية) .

وثانياً : من حيث نوعها :

تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدهما : المفردة ، نحو : (وآتيناها الحكم صبياً) .

والثاني : شبه الجملة : ظرفاً نحو : رأيتُ الهلال بين السحاب
وجاراً ومجروراً نحو : نظرتُ السمك في الماء .

والثالث : الجملة بشرط أن تكون خبرية ، غير مصدرة بعلامة
استقبال ، مشتملة على رابط وهو إما الواو فقط ، نحو : (قالوا لئن
أكله الذئب ونحنُ عصبة) ، أو الضمير فقط ، نحو : اهبطوا بعصمكم
لبعض عدو ، أو هما معاً نحو : نخرجوا من ديارهم وهم ألوف .

ومما يُشكلُ قولهم في نحو : جاء محمدٌ والشمس طالعة : إن الجملة
الإسمية حال ، مع أنها لا تحلّ إلى مفرد ، ولا تُبيّن هيئة فعل ولا
مفعول ، ولا هي حال مؤكدة .

فقال ابن جني : تأويلها ، جاء محمد طالعة الشمسُ عند مجيئه ،
يعني فهي كالحال والعت السبين كمررتُ بالدار قائماً سكانها ، ورجل
قائم علمانه .

وقال ابن عمرو : هي مؤولة بقولك مكراً ونحوه

وقال صدرُ الأوضح تلميذُ الرمحشري : إنما الجملة مفعول معه ،
وأثبت محيى المفعول معه جملة .

وقال الرمحشري في تفسير قوله تعالى : (ولو أن ما في لأرض من
شجرة أقلام والبحر يمُدُّه من بعده سبعة أُمُحُر ما نفدت كلمات الله)
(في قراءة من رفع البحر) هو كقوله : وقد اعتدى وانطير في وكذاها ،
وجئتُ والخييش مصطفً ونحوها من الأحوال التي حكمها حكم انطروف ،

فلذلك عُرِّيت عن صبير ذي الحال (وهي في حكم الظروف لأن قولك :
جئتُ والجيش مصطف في قوة قولك وقت اصطفاك الجيش) .

* * *

وثالثاً : من حيث أوصافها

وهي تتصف بأوصاف أربعة : بأنها متقلة ، مشتقة ، وهذان الوصفان
مطلبان فيها ، وأنها نكرة ، ونفس صاحبها في المعنى .

١ - من حيث انتقال معانيها وأرومها

تنقسم إلى قسمين :

متقلة ، وذلك غالب لا لارم كسافر أحمى راكباً .
وملازمة أو ثابتة في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تكون مؤكدة لعاملها ، نحو : ويوم أبعث حياً ، أو مؤكدة
لمضمون جملة قبلها ، نحو : خالدٌ أبوك رحيماً ، فإن الأبوّة من شأنها
للرحمة ، والرحمة وصف ثابت .

الثانية : أن يدن عاملها على تجديد صاحبها نحو ، وخلق الإنسان
ضعيفاً ، ونحو خلق الله الزراعة يديها أطول من رجليها ، (يديها : بدل
بعض ، وأطول : حال) .

الثالثة : أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لها ، نحو : أنزل إليكم
الكتب مُمضلاً ، وممه : قائماً بالقسط ، إذا أعرب محلاً . وأجاز
الزحشرى نصه على المدح ، أو صفة لإلته على المحل بناء على الاتساع في
الفصل بين الصفة والموصوف .

٢ - ومن حيث الاشتقاق الغالب

تنقسم إلى قسمين .

مشتقة : وذلك غالباً أيضاً .

وجامدة : في عشر مسائل .

إحداها . أن تدل على تشبيه ، نحو . يدت هـد قرأ ، وتشت
عصناً ، وكر على أسداً .

الثانية : أن تدل على معاملة نحو : البرُّ بعته يداً بيد ، وكلمته فاه
إلى في .

الثالثة : أن تُنفيد ترتيماً نحو : أدخلوا رجلاً رجلاً ، وقرأت الكتابَ
باباً باباً .

الرابعة : أن تدل على التفسير نحو : بعته الصابون رجلاً رجلاً .
ويرى جمهور النحويين أن الحال في هذه الصور مؤولة بالمشتق ،
فيؤولونها : مضميئة ومعتدلة وشجاع في المسألة الأولى ، ومعتقاً بضمين ومتشافهين
في الثانية ، ومرتسبين ومرتبساً في الثالثة ، ومسعرراً في الرابعة ، لأن اللفظ
فيها مردد به غير معناه الحقيقي .

الخامسة : أن تكون موصوفة ، نحو : (إنا أنزلناه قرآناً عربياً) .

السادسة : أن تدل على عدد ، نحو : (فم ميعات ربه أربعين ليلة ،

السابعة : أن يُقصد بها تفصيل شيء على نفسه أو غيره باعتبارين ،
نحو : على أدباً أحسن منه علماً ، وهذا حساباً أقوى من ذلك جبراً .

الثامنة . أن تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً .

التاسعة : أن تكون فرعاً لصاحبها نحو : وتحتون الجبال بيوتاً .

العاشرة : أن تكون أصلاً له نحو : هذه ساعتك ذهباً ، (أأعبد لمن
خطفتَ طيناً) .

٣ - من حيث التنكير الواجب

لا تكون إلا نكرة ، وذلك لآرم ، فإن وردت معرفة أولت بنكرة ، نحو : جاء وحده ، أى منفرداً ، ورجع عودته على بدئه ، أى عائداً ، وادخلوا الأول فالأول ، أى مرتين ، وجاءوا العلماء الغفير أى جميعاً ، وأرسلها العيراك أى معتركة ومزاحمة ، فالعراك : الازدحام .

٤ - من حيث أنها نفس صاحبها في المعنى

لا تكون مصدرًا لأن المصدر يُباين الذات ، بخلاف الوصف . ولهذا جاز : جاء على ضاحكاً ، وامتنع : جاء على ضحكاً .

وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف نحو : آمنت بالله وحده ، وأرسلها العيراك ، وبكثرة في النكرات ، كطالع بغتة : وجاء ركضاً ، وقتلته صئراً . وذلك كله على التأويل بالوصف ، أى مباغتاً ، وراكضاً ، ومصوراً أى محوساً ، والجمهور على أن القياس عليه غير سائع . وابن مالك قاسه في ثلاثة مواضع .

أحدها : لمصدر الوقع بعد اسم مقترن بال الدالة على الكمال ، نحو : أنت الرّحمن عبداً ، فيجوز أنت الرجل أدباً ونلاً ، والمعنى : الكامل في العلم و الأدب والنسب .

الثاني : أن يقع بعد جبر مشبه به مستدّوه نحو : أنت عترة شجاعة ، أو أنت المتبجى شعراً

الثالث : كل تركيب وقع فيه الحال بعد أمّا في مقم مُقصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر ، نحو : أما عبداً معلماً ، ولما صب لده لعل هو فعل الشرط المحذوف ،

وصاحب الحان هو المرفوع به . والتقدير : مهما يذكر إنسان في حال علم يذكر علم .

ورابعاً : من حيث قصدها لذات . والتوطئة بها

تنقسم إلى قسمين :

مقصودة ، وهو الغالب

وموطئة : وهي الجملة الموصوفة نحو : (فتأمل لها بشراً سوياً) ،
فلما ذكر (بشراً) توطئة لذكر (سوياً) .

وخامساً . من حيث الرمان

تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولها : المقارنة ، وهو الغالب ، نحو : (وهذا كعلى شريحاً) ،
فإن الشريحوخة مقارنة للإشارة ، وهذا هو حاصل المعنى .

والثاني : المقدرة ، وهي المستقلة ، كررتُ برحل معه صقر
صائداً به عداءً ، أي مقدراً ذلك ، ومنه ادخلوها خالدين ، (لتدخلن
المسجد الحرام إن شاء الله آمين) محلقين رءوسكم ومقصرين .

والثالث : المحكية ، وهي الماضية ، نحو : جاء على اليوم قاتلاً
محمداً أمراً .

٣ . الحال وصاحبها وعاملها

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، ويقع نكرة في ثلاثة مواضع .

أحدها : أن تتقدم عليه خبر كقول كثير عزة يهيف دار محبوبته الدارسة .

ليئة موحشاً طلل يروح كأنه نحس^(١)

الثاني ، أن ينخصص إما بوصف نحو (وما جاءهم كتب من عند الله مصداقاً) ، أو إصافة نحو : (في أربعة أيام سوءاً لله ثلثين) . أو بمعمول نحو : عجت من طالب لامتحان متكسلاً

الثالث : أن يسفه بي أو هي أو ستمهم نحو : (وما أهلك من قرية إلا ولها كتاب معلوم)

وقد يقع نكرة بغير مسوع . وفي الحديث : « وصلى وراءه رجالاً قياماً »

وللحال مع كل من صاحبها وعاملها ثلاث حالات :

إحداها : محور التأخر عنه والتقدم عليه . تقول في الحال مع صاحبها : لا تأكل مما كرهت فيه . ولا تأكل من كرهته . وتقول

(١) الظلل . ما بقي من آثار الديار ، و موحش : انقهر ، والحال (بالكسر) جمع حلة وهي بطة تعشى بها أحمد سيوف .

مع عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف : دخلتُ
الروضَ يانماً . وبينما دخلتُ الروضَ قال تعالى : (خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ
يُخْرَجُونَ) وقالت العرب : كَشَيْتُ ثَوْبُ الْحَلِيبَةِ^(١)

والثانية : وجوب التقدم عليه ، مع صاحبها إذا كان محصوراً فيه
نحو : ما حصر مسرعاً إلا أخذك ، ومع عاملها إذا كان لها صدر الكلام
نحو : كيف أصبحت المرصّة .

والثالثة : وجوب التأخر عنه . مع صاحبها في موضعين :

أر تكون محصورة نحو : (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين)
وأن يكون صاحبهم مجروراً إما بحرف جر غير رائد نحو :

نظرت إلى لسان صافية الأديم ه وإم ، بإصانة نحو : سرّني عملك مخصفاً .

وشرط مجيء الحال من المصروف إليه أن يكون المضاف عاملاً في
المضاف إليه نحو : إليه مرجعكم جميعاً ، أعجبتني سيرك متشد . أو يكون
بعضاً منه نحو : (أُنحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً) ، (ونزعنا
مافي صدورهم من علل^٢ إخواناً) ، أو كبعضه نحو : (أن اتع ملة إبراهيم
حنيفاً فإنه لو قيل في غير القرآن : اتع إبراهيم لصحح ، ومثله : الزم
رأى أحبك فاصحاً .

ومع عاملها في ست مسائل :

إحداها : أن يكون العمل فعلاً جامداً نحو : ما أحسن الدر ظالماً ؛

الثانية : أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد وهي أفعال
التفضيل ، نحو : هذ أفصح الناس خطيباً ، ويستثنى منه ما كان عاملاً في

(١) شئى : جمع شئيث ، وثوب : ترجع . والحلابة بالتحريك
جمع حلب : أى و متفرق .

جائين لإسمين متحدى المعنى أو مختلفين ، واحدهما مفضل عن الآخر ، فإنه يجب تقديم حال الفاضل على إسم التفصيل نحو : سليمان عياده أحسن منه معاملة ، ومحمد فقيراً أنفع من عيسى .

الثالثة : أن يكون العامل مصدرأ مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو : سرنى مجيئك سالماً ، أى أن حمت .

الرابعة : أن يكون العامل إسم فعل نحو : نزال مسرعاً .

الخامسة : أن يكون العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه كإن وأنواتها والظروف والإشارة وحروف التثنية والاستفهام التعظيمى كقول امرئ القيس :

كان قلوب العليز رطباً ويابساً
لدى وكثرها العشاب والحشف الذى

وقوله تعالى : (فتلك بيوتهم خوية) . ويستثنى من ذلك أن يكون العامل ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة توسط الحال بين المبتدأ والخبر ، كقراءة بعضهم : (وقالوا مافى بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ، وقراءة الحسن (والسماوات مطويات بيمينه) .

السادسة : أن يكون العامل فعلاً مع لام الابتداء أو القسم نحو : لافى لأجلس متأدياً ، ولأقدمن ممثلاً ، لأن ما ولى ، لام الابتداء ولام القسم لايتقدم عليهما .

والحال شبيهة بالخبر والنعت فيجوز أن تتعدد وصاحبها واحد أو متعدد ، فالأول كقوله :

على يد ما حشت ليلي بحمئة رياره بيت الله رجلان حافيا^(١)

والثاني : إن اتحد لفظه ومعناه "ثني" أو جمع ، نحو : (ومضّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) . وإن انحلف مُرقق بغير عطف كلقينته مسحدرأ ، ويقدر الأول للثاني وبالعكس قال :

عهدتُ سعادَ ذاتِ هوى مُعشّى

فزدتُ وعاد مسلواناً هواها^(٢)

وقد تأتي على الترتيب أن أمس اللبس كقول امرئ القيس .

خرجتُ بها أمشي نجرُ وراعنا

على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ^(٣)

وقد يُحذف عامل الحال جوازاً للدليل حالي كقولك لقاصد السمر : راشداً ، أي تسافر . وللقادم من الحج : مأجوراً ، أي رجعت . أو مقالي نحو : (فإن خضتم فريحاً أو ركناً) ، أي صلّوا ، (بل قادرين على أي سُوى نناه) أي بجمعها .

وقد يُحذف وحوياً وذلك في أربعة مواضع :

(١) رجلان حافيا : ماشياً غير متعل .

(٢) المعشّى : الأسير ، والسلوان : الهجر ، والمعنى كما متحابين ،

فلما زاد حبي انقلبت محبتها سلواناً وهجرأ .

(٣) المرط : كساء من خز ، والمرجل : المعلم . والمعنى أخرجتُها

من خبرها حال كونها ماشياً ، وهي نجر على أثرى قدمي وقدمها ذيل مرطها ليُسحق الأثر عن القافة الذين يقفون الأثر .

(م ٤ - اشتبهت)

أحدها : أن تكون سادّة مسد الخبر : نحو : تأديبي علياً قائماً
تقديره حاصل .

الثاني : أن تؤكد مضمون جملة نحو : عليّ أخوك شقيقاً ،
تقديره أحقّه .

الثالث : أن تكون مبيّة لزيادة أو نقص تدريجيّتين نحو :
تصدّقْتُ بدرهم فصاعداً ، واشتريتُ بدينار فصاعداً أي ذهب صاعداً ،
أو سافلاً .

الرابع : أن تكون مسوّقة للتوبيخ نحو : أمتوايا وقد جدّ عبرك ،
أي أتوسّد ، أمصرياً حياً وتركيباً حياً آخر ؟ أي أتحوّل
ويُحذف صماعاً في غير ذلك نحو : هيناً لك ، أي ثبت لك الخبر
هيناً :

٤ - مااجتمع فيه تمييز الذات وتمييز النسبة وما اُفترقا فيه

فقد اجتمعا في خمسة أمور ، وهي أن كلا منهما : إسم ، نكرة ، منصوب ، بمعنى من ، يُفسّر إيهاماً وبوضوح .
وافترقا في ثلاثة :

أحدهما : ما يفسره كل منهما :

تمييز الذات بفسر مفرداً ، وهو أربعة أنواع :

العدد : نحو أحد عشر كوكباً

والمقدار ، وهو ما يُعرف به كمية الأشياء : مساحة : كقُدْران أرضاً ، أو كيلاً : كإردب قمحاً . أو وزنًا : كرطل سمناً وقنطار قطناً .
وما يشبه المقدار نحو : ملء الإناء عسلاً وصنوق فاكهة ، مثقال ذرة خيراً منه ومنه ولو جئنا بمثله مدداً

وما كان فرعاً للتمييز . وضابطه كل فرع حصل له بالتعريض إسم خاص ، يليه أصله ، بحيث يصح إطلاق الأصل عليه نحو : ساعة ذهباً ، وباب حديداً وجبة صوفاً ، وقد تقدم أن هذا النوع يصح أن يعرف حالاً .

وتمييز النسبة يفسر بوعين :

أحدهما : نسبة الفعل للماعل نحو : (اشتعل الرأس شيباً) وطلاب محمدٌ محمداً أصله اشتعل شيبُ الرأس وطلاب محمدٌ محمدٌ .

والثاني : نسبة الفعل للمفعول نحو : غرستنا الأرض شجراً (وفجر)

لأرض عيوناً) . ومن تمييز النسبة الواقع بعدما يُعيد التصجب نحو :
أكرم ربلي قدوة ، وما أعلمه رجلاً ، ولله دره فارساً . والواقع بعد
إسم التفضيل نحو : أنت أرقى من غيرك فكراً . وشرط وجوب نصبه
للتمييز كونه فاعلاً في المعنى . وذلك بأن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل
أفعل التفضيل فعلاً . فتقول أنت رقى فكرك

والثاني : الناصب لكل منهما

فالناصب لتمييز الذات هو ذلك الإسم لهم وإن كان حاملاً لأنه شيء
بإسم الفاعل لطله له في المعنى .

والناصب لتمييز النسبة ما في الجملة من فعل أو شبه نحو : خالدٌ
كريمٌ عتصراً

والثالث : طبيعة كل منهما .

فتمييز الذات غير محوّل عن شيء .

وتمييز النسبة محوّل عن الفاعل أو المفعول ، فأصل (اشتعل الرأس
شيباً) وطاب محمدٌ مختداً ، اشتعل شيبُ الرأس ، وطاب محمدٌ محمدٌ ،
وأصل عرسا الأرض شجراً وفجرتنا الأرض عيوناً ، عرسنا شجر الأرض
وفجرتنا عيون الأرض .

الفصل الرابع

المشتبهات في الإضافة

١ - الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة :

وهي عشرة :

أولها : التعريف إن كان مضاف إليه معرفة ، نحو : كتاب علي .

الثاني : لتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ، نحو : كتاب رجل . والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن كتب رجل أحص من كتاب ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز كتاب علي .

الثالث : التحفيف . وضابطه أن يكون مضاف صفة تشبه المصدر في كونها مراداً به ، الحال أو الاستقلال . سواء أكانت إسمياً أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، نقول : صار محمد وصاربا علي وصاربو خالد . إذا أردت الحال أو الاستقلال ، فإن الأصل فيهن أن يعملن نصب ، ولكن التخصيص أحب منه إذ لا تنوين معه ولا نون ، ولذلك تُميّت هذه الإضافة بفظية لأنه لا فائدة لها إلا مجرد تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون وغير محصاة ، لأهم في تقدير الاتصال بالأعمال مع التنوين والنون ، ويدل على أن هذه الإضافة لا تُعبد المضاف تعريفاً قولك : الصاربا علي والصاربو علي ولا يجتمع على الاسم تعريفان ، أي الإضافة والموصولية (فأن الدخلة على الصفات إسم موصول) ووصف النكرة به في نحو : (هدياً بالغ الكعبة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ،

ووقعه حالا في نحو : (ثاني عطشه فإنها حال من فاعل (يُجادل) في الآية قبله . ولا تنتصب المعرفة على الحال . ويدل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك : مساعد صالح : مساعد صالحاً بالإختصاص بالمعمول موحود قبل أن تأتي الإضافة .

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف إن كانت الإضافة للمعرفة ، والتخصيص إن كانت الإضافة لذكره ، لأنها ليست في تقدير الانفصال ، وعلى هذا صح وصف إسم الله تعالى بملك يوم الدين قال الزمخشري : أريد بإسم الفاعل هنا : إما لماضي كقولك : هو ملك عيده أمس ، أى ملك أمور يوم الدين ، على حد : ومادى أصحاب الجسة . ولهذا قرأ أبو حبيبة : مَلِكٌ يوم الدين ، وإما الزمان ، مستمر كقولك : هو ملك العيد ، فإنه بمنزلة قولك : مولى العيد ، وهو كلام حسن ، إلا أنه نقص هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى : (وجاعل الليل سكاً والشمس والقمر) فقال قريء بجر لشمس والقمر عطفاً على الليل ، وبضمهما بإصهار : سَجَل ، أو عطفاً على محل الليل لأن إسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية ، بل هو دل على سَجَل مستمر في الأزمنة المختلفة . ومثله : (فائق الحب والنوى ، وفاق الإصباح كما تقول : زيدٌ قادرٌ عالم ، ولا تقصِدُ رماً دون رماح

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي ، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية وكان عاملاً ، وليس الأمر كذلك .

ويمكن الخواب بأن الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوع .
الرابع : إرادة القسح أو التجور ، نحو : ساعدت الرجل الكريم الأصل ، فإن (الأصل) إن رفع قبح الكلام لحلو الصمة فقطاً عن صير يعود على الموصوف وإن نُصب حصل التجور بإجرائك

وصف اللازم مجرى وصف المتعدي ، وفي الجر منحصرٌ منهما .

الخامس والسادس : تأييد المذكر وتذكير المؤنث ، وشرطهما صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه فتأيد المذكر كقولهم :
"قطعت بعض أصابعه ، وقراءة بعضهم : تلتقطه بعض السيارة ، وقول
الأغلب المعجلى :

طول الليالي أمرعت في نقضي

نقض "كألى" ونقضن بعضي

وقوله :

وما "حب" الديار شعمر قلبي

ولكن حب من سكن الديار

وتذكير المؤنث كقوله :

إشارة العقل مكسوف^(١) بطوع هوى

وعقل عاصي الهوى يزداد تويرا

فلا يجوز : غلام هدى جاءت . ولا أخت محمد ذهب ، لعدم
صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

السابع : الظرفية ، نحو : ("تؤتى أكلك كل حين")

الثامن : المصدرية نحو : (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب
ينقلبون) ، فأى : مفعول مطلق منصوبة بـ "ينقلبون" ، ويعلم : معلقة عن
العمل بالاستمهام . فأما قوله :

ستعلم لى أى دين تدأينت وأى غريم للتقاضى غريمها

(١) المكسوف : المظلم . والمعنى أن مطاوعة الهوى تعطى نور العقل
كما أن عصيان الهوى يريده حسن النظر في العاقبة

فليس مما نحن فيه ، لأن (أى) الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية . إلا أنها هنا مفعول به كقولك : تداينتُ مالا لامفعول مطلق ، لأنها لم تُنصف لمصدر ، فعلى هذا لم يكتسب المضاف من المضاف إليه المصدرية ، إلا أن يُحمل الدّين على التداين . فأما (أى الثانية) فواجبة الرفع بالابتداء مثلها في : (لنعلم أىّ الحزبين أحصى) ، (ولتعلّمن أيّ أشدّ عذاباً) .

التاسع . وجوب التصدير . ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو : غلام من عندك ، والخبر في نحو : صبيحة أىّ يوم سفرك . والمفعول في نحو : غلاماً أكرمهم أنكرمت ، ووجوب الرفع في نحو : عمت أئو تمن على

والعاشر : الساء ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون . وقد استدل على ذلك بأعور : منها قوله تعالى (وحيل بينهم وبين ما يشتهون) ، (ومما دون ذلك) . قاله الأخفش :

وأجاب محلفوه عن الأول : بأن نائب الفاعل صمير مصدر أى وحيل هو أى الحول . وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف ، أى ومما قوم دون ذلك ، كقولهم : ممّا طعس ومما أقام ، أى ممّا هريق طعس ومما هريق أقام .

ومما قوله تعالى : (لقد تقطّع بئسكم) (عيسى فتح بن) قاله الأخفش أيضاً وبؤيده قراءة لرفع . وقيل : بئس : طرف والفاعل صمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل ، أى لقد وقع التقطيع .

ومما قوله تعالى : (إنه لخلق مثلاً ما أنكم تنظنون) (فيه فتح مثل) وقراءة بعضهم : أن (يصيبكم مثل ما أصاب) بالفتح .

الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه إد : نحو : (ومن

آخرى يومئذ) ، (ومن عذاب يومئذ)^(١) (فيمن قرأ بفتح يوم) وقرىء
بجره أيضاً ،

الثالث : أن يكون رماً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني سواء أكان
البناء بناءً أصلياً كقول النابغة :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألك أصنع والشيب وازع^(٢)
أم ساء عارضاً كقوله :

لأجندكن^(٣) مهس^(٤) قبي تحلماً على حين يستصين كل^(٥) حلماً^(٦)

روى بالفتح وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك . ومرجوح
عند ابن عصفور .

وإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملةً إسمية فالإعراب أرجح ،
ومنه قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصديقين صدقهم) ومن البناء قراءة
نافع : (هذا يوم ينفع الصادقين) (ينفع يوم) وقراءة غير أبي عمرو
وابن كثير : (يوم لا تملك نفس) (بالفتح) .

(١) على الأولى معنى في . والثانية للتعليل ، وأما استفهام إنكارى :
والوازع . الزاجر .

(٢) تحلم : تكيف الحلم . ويستصين : يستمس . ولأجندكن : يهون
التوكيد الخفيفة وتحلماً : مفعول لأجله .

٢ - الأسماء بالنسبة للإضافة

ثلاثة أقسام :

أحدها . أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، وذلك هو الغالب ،
كغلام وكتب وقم

والثاني : أن تمنع إضافتها إذا كانت معارف أو شبيهة بحرف .
كالمصبرات وأسماء الإشارة والموصولات (سوى أى فتضاف إلى المعرفة
فقط نحو : أيهم أشد) والأعلام مع بقائها على حالها ، فإن قصد تكبير العلم
بإرادة واحد مما يتناوله مسماه أضيف نحو : محمد خير من محمدكم ،
وأسماء الشرط والاستفهام (عدا أى منهما) فتضافان إلى المكرة
والمعرفة نحو : أى رجل جاءك فأكرمه . (أما الأجلين قصبت فلا
عنوان على . هأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون) (أيكم يأتيني مرثيا) .
وأى الوصمية والحالية تصافان إلى المكرة لزوماً نحو : هه خطيب أى
خطيب ، وقاد لجيش خال أى شجاع ، أى كاملا في الشجاعة

والثالث : أن تنجب إضافتها ، وذلك على نوعين : ما يجب إضافته
إلى المرد ، وما يجب إضافته إلى الجميل .

فما يجب إضافته إلى المرد :

إما أن يحوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، وهو (كل) إذا لم يكن
معتاً ولا توكيداً (وبعض وأى) قال الله تعالى : (وكل في ملك
يسبحون) . (تلك الرسل فصلنا بعضهم على بعض) ، أبناء تدعو هذه
الأسماء الحسنى) .

ولما أن يلزم الإضافة لمطأ وهو ثلاثة أنواع :

أحدها . ما يضاف إلى الظاهر والمضمر ، وهو عند وكلا وكلا
وقصارى القول وحده (وكلاهما بمعنى العاية) وسوى ، وكلا وكلا
(ولا يضافان إلا لما كان معرفة ، وكلمة واحدة . ودالا على إثبات النص
نحو : كلاهما ، (وكلاهما) ، أو لا شراك نحو قوله :

كلا عني عن أخيه حياته ونحو إد مننا أشد تعانيا

فإن (كلمة) (نا) مشتركة بين الإثنين والجماعة

والثاني : ما يختص بالظاهر وهو : أولو ، وأولات ، ودو ، وذات ،
ومروعه ، قال الله تعالى : (نحن أولو قوة) ، (وأولات لأحمال) ،
(وذ النور) ، (وذات هجة)

والثالث : ما يختص بالمضمر : إما مطلقاً وهو (وحده) نحو :
(وإذا دعى الله وحده) ، وقول عبيد الله لقرشي :

وكت إذ كنت إلهي وحده لم يك شيء بإلهي فلك

وقول الربيع الفراري وقد كبرت سه :

والدث أحشه إن مررت به وحدي وأحشى الريح والمطر

وإما لخصوص صمير مخاطب وهو مصدر مثبة لنظاً ، ومعناها
التكثير ، وهي (لئبك بمعنى سحابة لك بعد استجابة و (سعادك)
بمعنى إسعاداً . لك بعد إسعاد ، ولا تستعمل إلا بعد لبيك (وحديك)
بمعنى حياءاً منك بعد حيا (ودوايك) بمعنى تداولاً وتماوياً لطاعتك بعد
تداول و (هدا ديتك) بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع .

وتعرب هذه المصادر معمولاً مصدراً لفعل محذوف من إصطفا ، (إلا
لبيك وكهداً ديتك في معانها ، فيصدر أسعد لسعديك ، وأنحن نحنك ،
وأداول لدوايك ، وأجيب لبيك ، وأسرع لهذا ديتك

وما يجب إضافته إلى الحمل قسمان :

أحدهما : ما يضاف إلى الجمل مطلقاً وهو (إذْ وحيثْ) نحو :
(وادكروا يدْ أنتم قبيل) ، (وادكروا إد كنتم قليلاً وكثركم) . يجس
حيث جلس صاحبك ، أو حيث صاحبك جالس ، وقد يُحذف ما أضيفت
إليه (إذْ) للعلم به ، فيُجاء بالتسوين عوضاً عنه كقوله تعالى : (ويومئذ
يهرج المؤمنون) أى يوم إذ غلبت الروم .

والثاني : ما يختص بالجمل الفعلية وهو (لما) الحينية عند من جعلها
إسمياً نحو : لما جاءني على أكرمته و (إذا) وتضاف للماضوية غالباً ،
وقلْ أن تصاف للمضارعية . وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب :

والنفسُ راغبةٌ إد رَغِبَتْهَا وإدا تُردُّ إلى قليلٍ تَفْنَعُ

وأما نحو (إد السماء اشقت) ، فمثل : (وإن أحدٌ من المشركين
استجارك) .

وكل ما كان من أسماء الزمان بحركة (إدْ) أو (إد) في كونه إسم
ومنه منهم لما مضى أو لما يأتي مثل زمن ويوم ووقت وحين ، فإنه يمر لهما
فيما يضافون إليه . ولأنه حل عليهما فيجوز فيه الإعراب على الأصل ،
والبدء حملاً عليهما فإن كان ما يليهما فعلاً مبنياً فالبدء أرحح للتناسب
كقول الناعة :

على حين عانتُ المشيب على أنصبا

وقلتُ ألمٌ أصحُ واشيبُ وارع

وإن كان فعلاً معرباً أو حملةً إسمية فالإعراب أرحح وقد رأيت
ذلك آتياً .

٣ - حذف المضاف والمضاف إليه

يجوز حذف ما علم منهما

وإن كان المخلوف المضاف ، فالغالب أن يحذفه في إعرابه المضاف إليه نحو : (وساء ربك) ، أى أمر ربك ، ونحو : (وسأل القرية) ، أى أهل القرية . وقد يبقى على جره ، وشرط ذلك في الغالب أن يكون المخلوف معطوفاً على مضاف بمعنى كقولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك أى ولا مثل أخيه ، بدليل قولهم (يقولان) بالثنية ، ومن غير الغالب قراءة ابن جبار : (تُريدون عرش الدنيا والله يريد الآخرة ، أى عمل الآخرة ، وإن المضاف ليس معطوفاً بل المخلوف جملة فيها المضاف

وإن كان المخلوف المضاف إليه ، فله ثلاث حالات :

أحدها : أن يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين لحذف المضاف إليه وبيته معناه دون لفظه ، فيسبى على الصم ، كقراءة السعة : (لله الأمر من قبل ومن بعد) ونقول : قُضتْ عشرة ليس غير ، لأن (غير) مثل (قبل وبعد) في الإسهام . ومثل قبل وبعد أيضاً أخواتهما من أسماء الجهات كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت ، وكذلك دون وأول إذا كانت ظرفاً ونحوهن : قال الشاعر :

لعمرك ما أدري وإنى لأرحلُ على أيتى تَعَسُو الميئة أولُ

نإن لم تكن (أول) ظرفاً كانت صفة أو اسماً .

وإن كانت صفة أى أفعل تمصيل بمعنى الأسقى : أعطى حكم أفعل التفضيل مع مع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ، ودحول (من) عليه ،

نحو : هذا أول من هذين ، ولقيته عاماً أول

وإن كان اسماً كان مصروقاً نحو : لقيته عاماً أولاً . ومنه ماله أول ولا آخر . قال أبو حيان : وفي محووظي أن هذا يؤث بالتاء ويُصرف ، فيقال : له أولته وآخرته بالتسوين

والثانية : أن يبقى إعرابه ويُرد إليه تنوينه ، لأنه يُقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى ، فهو حينئذٍ اسم تام كسائر الأسماء النكرات ، قال الشاعر :

فساغ لي الشرب وكنت قلاً أكاد أعصى بأداء العُمرت

وقرأ بعضهم (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض والتسوين .

وقال تعالى : (وكلأ صرباً له الأمثال) ، (أيّامٌ تدعو)

والثالثة : أن يبقى إعرابه ويترك تنوينه (كما كان في الإضافة) لنية ثبوت لفظ المضاف إليه ، كقراءة الجحدري والعقبي : (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض بغير تنوين (أي من قبل لعلب ومن بعده ، محذوف المضاف إليه وقدر وجوده ثباتاً ، وكقراءة بعضهم : فلا خوف عليهم ، أي فلا خوف شيء عليهم .

ولهذه لأسماء حالة رابعة ليست مما نحن فيه ، وهي أن تكون مضافة : شعرب بصاً على الظرفية أو خصماً بمن قال الله تعالى : (كذبت قلوبهم قوم نوح) ، (فأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون) وقال تعالى : (ألم يأتيهم من الدين من قبلهم من بعدما أمكننا نقرون الأولى) .

4 الفصل بين المضافين

رغم كثير من التحويين أنه لا يفصل بين المتصديقين إلا في الشعر ، لأن المضاف إليه بمنزلة جزء المضاف .

والحق أنه يجوز الفصل بينهما في السُّعَة في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف منصراً والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : (وكنك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) ، وإما ظرفه كقول بعضهم : تركُ يوماً نفسك وهو ما سعى لها في رداها .

والثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بهه م : ^ت خلف وُعدَه رُسُلِهِ ، وإما ظرفه كقوله عليه ^س : هل أنتم تتركون لي صاحبي

والثالثة : أن يكون الفاصل قدماً كما حكى الكسائي : هذا غلامُ والله ريدٌ . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتَجِرُ فتسمع صوتَ والله ريدُها وراد في الكافية الفصل بلما كقول تأبط شراً :

هما حطَّتْ إما إيسارٍ ومِنَّةٍ وإما دمٍ والقتلُ بالحر أجلى^(١)

(١) النخلة : بالنصم الخالة ، والإيسار : الأسر ، والمعنى : ليس لي إلا واحدة من حصلتين على رعيكم : إما أسراً وامتنان إن رأيتم الغزو ، وإما قتل ، وهو أحذر بالحر . وهذا تهكم واستهزاء بهم

الفصل الخامس

المشتبهات في إسم الفاعل والصفة المشبهة به

١ - إسم الفاعل :

إسم مصروع لم يقع منه لفعل أو قام به ، ويصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على وزن فاعل كفههم وصر ، وتقلب عيشه همزة إن كانت في الماضي ألهاً سواء أكانت منقلبة عن الـ أو الياء كقتل وعائب من قال وعاب . وتهدف لامه في حالتي الرفع والجر إن كان فعلاً ناقصاً وأوياً كان أو يائياً ، كداع ورام من دعا ورمى

ويصاغ من غير الثلاثي المجرد على وزن مصرعه بإبدال حرف المصرعة بها مصمومة وكسر ما قبل الآخر ، مثلاً كمنصق ومنمدم

وشد من ذلك ألواط جاءت بفتح ما قبل الآخر وهي : مُسَهَبٌ من أسهب ، ومُحَصَّنٌ من أحصن ، والمُصْجَعُ من أَمْجَعُ^(١) كما شد محيثة من أَمْلَعُ على فاعل ، كأعشب لمكان فهو عاشب . وأيقع العلام فهو باقع ، وأورس الشجر فهو وارس^(٢) .

(١) مُسَهَبٌ : مطيل في الكلام . ومُحَصَّنٌ : متزوج . وملمجج : مفلس وفي الحديث : ارحموا مسلميكم .

(٢) العشب : الكلاء . ويقع : طويل وأورس الشجر احصر

ورقه

(م ه . المشتبهات)

وقد يحول إسم الفاعل من الثلاثي لارماً كان أو مبدئياً للدلالة على
المبالغة في الحدث إلى أوزان شتى كلها سماعية وهي .

- ١ - فعَّال نحو : علاَّم ونصار .
- ٢ - مفعَّال نحو : مقدم ومكسَّال
- ٣ - فعول نحو : رسول وصور
- ٤ - فعيل نحو : نصير وجريح .
- ٥ - مَعْل نحو : فهِم وشره
- ٦ - فعَّالة نحو : علامة وفهمة
- ٧ - فاعول : كهاروق .
- ٨ - مُعَلَّة نحو : ضحكة وضجعة
- ٩ - مَعَّل نحو : قدَّيس وصدِّيق
- ١٠ - مَعْمِل نحو : مسكين ومعطير

وقد يأتي فاعل مرَّد به إسم المفعول بقلَّة . وجاء منه قوله تعالى :
(في عيشة راضية) . أي مرضية .

ويعمل إسم الفاعل عمل فعله مضافاً أو مجرد من ال والإضافة أو محلي
بأل . نحو : هو معطى كلِّ دى حقِّ حقِّه ، وبالع أمره . والنواهب
الخير وإضافته إلى فاعله متممة

وشرط عمله أن يكون صفة لأل كما رأيت لأنه حل محل الفعل والفعل
يعمل في جميع الأحوال .

فإن لم يكن صفة لما عمل بشرطين

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستفهام لا للمضي . خلافاً لكسائي
ولا حاجة له في قوله تعالى : (ياوكابهم رصف ذراعهم الوصيد) لأنه على

إرادة حكاية الحال الماضية ، والمعنى يبسط دراعيه : بدليل وُنُقُلُهم ،
ولم يقل : وقلبتاهم

والثاني : اعتماده على نبي أو استفهام أو مستدأ أو موصوف نحو :
ما طالبٌ صديقك رفع الخلاف ، أعارفُ أحوك قدر الإصاف ، الخلق
قاطع سيقته الباصل إركس إلى عمل زائن أثره العامل .

واعتماده على المقدر منها كاعتماده على الملفوظ به نحو : مختلف
ألوانه ، أى صف مختلف ألوانه ، ومنه ياطالماً محلاً ، أى
يارجلاً طالماً :

وشرط الاعتماد وعدم المضى إلى هو لعمل النصب والاعتماد وحده
لعمل الرفع في الظاهر ، أما رفع الضمير المستتر فحائز بلا شرط ،
وإذا حوّل فاعل إلى صيغ المبالغة عمن عمله بشروطه المتقدمة ،
قال أبو طالب برئى أمة المخرومى

صُرُوبٌ بمصل سيف سوق سمئها

وقل عبيد الله بن قيس الرقيات

فتاتان أمّ منهما فشيبة

هلالاً ، وأخرى مهم تشبه البدر

ولتشبيه لاسم الفاعل وصيغ المبالغة وجمعهما ما مرده من العمل
والشروط . قال الله تعالى : (والذاكرين الله كثيراً) ، (هل هن
كاشفات صرّه) ، (نخشعاً أصارهم) .

ويجوز في الاسم المفصلة الذى يتلو بوصف العامل أن يُنصب به ،
وأن يُحمض بإصافته إليه فقد تُقرى في السمع : (إن الله دالع أمره) ،
(هل هن كاشفات صرّه) ، والخص والنصب

فإد م يكن تالياً بوصف بأن فصل به صل وجب نصبه نحو : (أنى
جاعل في الأرض خليفة)

ويجوز في تابع معمول إسم الفاعل لمجرور بالإضافة ، الجذر مراعاة
اللفظ ، والنصب مراعاة للمحل ، أو بإضمار وصف موصوف ، أو فعل ،
نحو : اللبيب مبتغى سعاد ومالا ، أى ومبتغى مالا ، أو ينتعى مالا .

وينتعى إضمار الفعل إن كان لوصف غير عامل نحو (وجاعل
الليل سكناً والشمس والقمر) أى وجعل الشمس إلا إن قُدِّرَ جاعل
على حكاية الحال فيكون من الحالة الأولى .

ويجوز تقديم معموله عليه نحو . علياً أن مصاحباً

٢ - الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي اسم مصوغ لمن قام به الفعل لا على وجه الحدوث ، بل مجرد الثبوت ، ولا تبيء إلا من الثلاثي اللازم ، ويغلب بناؤها من باب فرح اللازم ويحب كرم ، ويقتل من غيرهما كسيّد وميّت من ساد يسود ومات يموت ، وهما من باب نصر

وهي من باب فرح اللازم على ثلاثة أوزان :

أحدها : فَعِل . فيما دل على حزن أو فرح ، كفرح وطرب وأشر وصحبر ، ومؤنثه فَعِلَة .

والثاني : أَفْعَل فيما دل على عيب أو حلية أو لون كأحذب وأعرج وأحور وأحمر ، ومؤنثه فَعْلَاء .

والثالث : فَعْلَل ، فيما دل على تحسُّ أو امتلاء كصديان وعطشان وريّان ، ومؤنثه فَعْلَل .

ومن باب كرم على أربعة أوزان ، وهي : فَعَل كحسن وفعل كجسب ، وفعل كجسبان وتحصان^(١) ، وفعل كشجاع .

ويشارك بين الين خمسة أوزان .

فَعَل ، كسَط وضَخَم ، من مِط وضَخَم

فَعِل ، كصَفِر ومَاح ، من صَفِر ومُح

(١) الحصان . العنيفة .

مفعول ، كحُثِرَ وصُلِبَ ، من حَثَّ وصَلَبَ
فَاعِل ، على سبيل التَّنْذِير ، كعَاسِلَ وطَاهرَ وضَامِرَ وصَاحِبَ
فَعِيل ، كَبَخِيلَ وكَرِيمَ من بَخِلَ وكَرَّمَ .
وربما اشترك فاعل وفَعِيل في صيغة واحدة كناية وببينة وماجد ومجيد .

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل إذا أُريدَ به
الثبوت ، نحو : معتدل القامة ، ومستقيم الرئي ، ومطمئن البال ، كما
أنها تُحوَّل إلى وزن فاعل إذا أُريدَ بها التجدد تقول في ضيقت وميئت
وسبئت : ضائق ومائت وسائد .

وكل مجاء من الثلاثي بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه فهو صفة
مشبهة كشَيْخٍ وأَشْيَبٍ وطَيْبٍ وعَمِيفٍ .

وكل اسم فاعل أو مفعول غير متعدٍّ ولم يُقصد منه الحدوث بل
قصدُ ثبوت معناه أعطى حكم النصفة المشبهة في العمل ، كظاهر القلب
ومعتدل القامة ومحمود المقاصد .

وعمل الصفة المشبهة هو عمل اسم الفاعل المتعدي لواحد ولكن يمنع
إضافة اسم الفاعل إلى فاعله . كما قلنا . ويُستحسن في الصفة أن
تصاف لما هو فاعل في المعنى كظاهر العِرْضِ وحَسَنُ الطَّوْبَةِ . وإضافتها
لمرفوعها لا تحسن حتى يُقدَّر تحويل إسماعيل عنها إلى ضمير موصوفها ،
ولقد التحويلُ حَسَنٌ أن يُقال : خالداً حَسَنُ الوجه . لأنَّ مَنْ حَسَنَ
وجهه حَسَنٌ أن يُسندَ لحسن إلى جملة مجزأ (أى حسن هو) وقُدِّحَ
أن يُقال : على كَاتِبِ الأَبِ ، لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن أن تسند إليه
الكتابة إلا بمجار بعيد ، ومن ثم لزم كون معمولها سدياً أى متصلاً
بضمير موصوفها إما لفظاً ، نحو : محمد كبير عقله ، وإما معنى نحو :
على حسن الفكر أى منه .

وقيل : إن أَلَّ حَلَفَ من المضاف إليه

وعملُها في الطرف في نحو . محمدٌ بك فرحٌ . وكذا في الحال والتمييز نحو : محمد حسن وجهه طلقاً وعلى قصيح قولاً ، إنما هو بما فيها من معنى الفعل . لا يحقُّ الشبه بإسم الفاعل فلا يتقضى هذا قولنا إن المعمول لا يكون إلا شيئاً مؤخرأ .

ولك في معمولها سواء كان معرفة أو نكرة :

١ أن ترفعه على الفاعلية . أو على الإبدال من ضمير مشترك في الصفة بدل بعض من كل ، إن أمكن .

٢ - وأن تنصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة .

٣ وأن تجره على الإضافة ، سواء في كل ذلك كانت الصفة معرفة أو نكرة ، غير أنه يمتنع مع الجر أن تكون الصفة بآل ومعمولها نخال من آل ومن الإضافة إلى المحلى بها ، فتقول : خالده حسن خلقه ، ورفيع قدر أبيه ، وهو المصيح لساناً ، العذب مخربان ، وهو القوي القلب ، العظيم شدة البأس ، ولا تقول . الحسن خلقه ، والعظيم شدة بأس ، بالجر فيهما .

٣ - ما الفرق فيه إسم الفاعل والصفة المشبهة

ونستطيع أن ندين بما تقدم مايقترقان فيه ، وهو إثنا عشر أمراً .
أحدها . أنه يصاح من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج
ومستكبر ، وهى لأتصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل
الثانى : أنه يكون للأرسة الثلاثة وهى لا تكون إلا للحاصر أى الماصى
المتصل بالزمن الحاصر

الثالث . أنه لا يكون إلا مجازياً للمصارع فى حركاته وسكناته
كضارب ويضرب ، ومطلق وينطلق وقائم ويقوم . لأن الأصل يقوم
(بسكون الفاء وصم الواو) ثم نقلوا حركة الواو إلى الساكن قبلها . وأما
توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل داهب ويذهب ، وقاتل
ويقتل ، ولهذا قال من الخشب هو ورن عروصى لأنصربى وهى
تكون مجازية كمنطلق اللسان ومعلمن النفس وظهر العرض ، وغير
مجازية وهو العالب نحو . طريف وجميل

الرابع : أن معموله يجوز أن يتقدم عليه نحو محمدٌ عديتُ صارب .
ولا يجوز . محمدٌ وجهه حسنٌ

الخامس : أن معموله يكون سدياً وأجيباً نحو : محمدٌ صاربٌ غلامه
وعليا ، ولا يكون معموله إلا سدياً . نقول : محمدٌ حسنٌ وجهه أو
الوجه . أى منه ، أو أن ذلك الصمير والمراد معموله صريق الشبه
بإسم الفاعل ، فلا يرد عملها فى الظرف نحو : محمدٌ بك فرح ، وكذا فى
الحال والتبعية كما قدمنا . ويمتنع محمدٌ حسنٌ عبياً .

السادس . أنه لا يحالف فعله فى العمل وهى تخالفه . فإنها تنصب مع

فصور فعلها ، تقول : محمدٌ حسنٌ وجهه بالنصب .

السابع . أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا أنا علياً ضارباً ، وهذا ضاربٌ عليٌ ومحمداً بنمضٍ عليٌ ونصب محمداً بإضمار فعل أو وصف متون ، ولا يجوز مررتُ برجلٍ حسن الوجه والفعل ، يخلص الوجه ونصب الفعل

الثامن . أنه لا يفتح حذف موصوف إسم الماعل وإصفت إلى مضاف إلى ضميره نحو ، مررتُ بقاتل أبيه ، أي برجل قاتل أبيه ، ويفتح مررتُ بخمسٍ وجهه .

التاسع : أنه يُفصل مرفوعه ومنصوبه كمحمد ضاربٌ في أسر أبوه علياً ، ويمتنع عند الجمهور محمد حسنٌ في الحرب وجهه رفعت أو نصبت .

العاشر : أنه يجوز إتياع معموله بجميع التوابع ، ولا يتسع معمولها بصفة ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة - وحكمته أن الماعل لما اشترطت سببته ألحق بالضمير وهو لا يوصف - وبشكل عيهم حديث و صفة الدُّخَال : أعور عيه لبي

الحادي عشر . أنه يجوز إتياع محروره على اخل عند من لا يشترط الضرع (وهو إسم الماعل مع أل أو منوياً لأنه لا ينصب إلا كحدث) ويحتمل أن يكون مه (وجاعل الليل سكناً ولشمس وتقمراً) ، ولا يجوز : هو حسن الوجه وانبدن بجر الوجه ونصب لندن . خلافاً للفرء ، وأجار العدادبون يتبع المصوب بمجرور في الباب كقول ربه القيس .

فطر طهارةً للحم مدين منضج

صفيق شواءٍ أو قدير معجل

القدير : المطبوع في القيد وهو عندهم عطف على صفيح أى مصفوف .

ونُخرج على أن الأصل : أو مطابخ قدير ، ثم حُذف المضاف وأنقِ جر المضاف إليه كقراءة بعضهم : (والله يريد الآخرة) بالتخمين . أى عمل الآخرة ، أو أنه عطف على صفيح ولكن خصص على الحوار . أو على توهم أن الصفيح مجرور بالإضافة كما قل : ولا سابق شيئاً .

الثاني عشر : إستحسان حرّ فعلها بها ، بخلافه فتبيح بل ممّنع لأن الإضافة فرع تحويل الإسناد ، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، فإن الصفة عين مرعوعها معنى ، فلها يقول : هداً حسنة الوجه ، ومن تحسّن وجهه تحسّن تحويل إسناد الحس إليه ، بخلاف كاتب الأب ، لأن من كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة إليه ، كما قدمنا .

الفصل السادس

المشتبهات في العطف والبدل

١ - ما اختلف فيه عطف البيان والبدل

وهما يفرقان في ثمانية أمور :

أحدها : أن عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا لأنه في الحوامد نظير النعت في المشتقات .

وفي البدل يحور إبدال الظاهر من المضمير إن كان لعائب نحو :
وأمرؤا السجوى الذين ظلموا . أو متكلم أو مخاطب بشرط أن يكون
بدل بعض نحو : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر) أو بدل اشتغال كقول الباقعة بلحمى :

بغنا لسماء مجدنا وسناؤنا وإنا نرحو فوق ذلك مظهرًا

أو بدل كل مفيد للإحاطة والشمول . نحو : (تكون لنا عيدا لأولنا
وآخرنا) ويمتنع إن لم يفدها نحو : رأيتك محمداً .

وأم إجازة الزمخشري في قوله تعالى : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به
أن اعبدوا الله ربي وربكم) - أن تكون (أن) مصدرية : وهي وصلتها
عطف بيان على الهاء من (به) مردود ، لأن عطف البيان - كما قلنا -
في الحوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما أن الضمير لا يُنعت . كذلك
لا يُعطف عليه عطف بيان . ووهم الزمخشري فأجز ذلك : دُهِولاً عن
هذه المكنة . وبصح أن يقدر بدلاً من الهاء في (به) ووهم الزمخشري
مع ذلك ظن أنه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد .

والعائد موجود حساً ، ووجوده حساً كاف . فليس طرحه من كل وجه . ألا ترى أنه مرجع انصير في نحو . أُنْكْتُ الرغيف ثمة . وقد أفاد هذا الرغشري نفسه في المصطلح

نعم أحرار الكسائي أن يُبعت الضمير بعت مسح أو دم أو ترحم ، هالأول نحو . (لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) ، ونحو . (قل إن ربي يقذف بلقي علام الغيوب) ، وقولهم : اللهم صلى عليه الرؤوف الرحيم . والثاني ، نحو مررت به الخبيث والثالث ، نحو قوله

(فلا تسمه أن بسم الدائس)

وقال الرغشري في : (جعل الله الكعبة بيت الحرم) إن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح ، كما في الصفة لا على جهة التوضيح ، فعلى هذا لا يتمتع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي .

وأما للدل فيكون - كما قلنا - تابعا للمضمر باتفاق نحو : (وشره ما يقول ، (وما أساويه إلا الشيطان أن أذكره)

وآخر المحويون أن يكون البديل مصدرا تابعا لمضمر كرايته إليه . أو لظاهر كرايته زيدا إليه ، وحينئذ ابن مالك قدل إن الثاني لم يُسمع . وإن أصوات في الأول قول الكوفي إن توكيد ، كما في عمت أنت .

الثاني أن البيان لا يخلف تنوعه في تعريه وتكبره

وأد قول الرغشري في قوله تعالى : (فيه آيات بيّنات لمهمهم) : إن مقم إبراهيم عطف على آيات بيّنات فسهُو . وكذا قال في . بعد أعظكم بواحدة أن تقومو : إن (أن تقومو) عطف على واحدة

ولأ يحذف في حوار ذلك في البديل نحو : (بك لتهدى إلى صراط مقيم صراط الله . بسعين باصصة باصبة كذبة خاطئة

الثالث والرابع والخامس . أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل ، ولا جملة
تابعة لجملة ، ولا جملة تدعى بمفرد . بخلاف الدل . فكما يُبدل الاسم
من الاسم يُبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل نحو

منى تأتت ، تلذمت ، ما في ديارنا ، نود حدينا نحرلأ ونارأ تأحسنا

(فتلذمت ما) بدل من (تأتت) وبدل شمال نحو : (ومن يفعل ذلك
ينق شما يصعفه له ، أعدت)

ولا يُبدل لفعل بدل بعض ولا عطف وأجارهما جماعة . ومثلا
للأول معروفهم . إن تصل تسجد لله برحمتك ، وللثاني سحر : إن تطعم
الفقير تكسه تثب على ذلك

والبديل على أن البدل في الأمثلة هو الفعل وحده ظهورا إعراب الأول
على الثاني

وتبدل الجملة من الجملة إن كانت لكسبة أنين من الأولى نحو :
(اتعز المرسلين اتعز من لا يسألكم أجرا) ، ونحو : (أمدكم بما تعلمون
أمدكم بأعم وبنين وقوله :

أقول : رحل لا تقيص عذر

كما تُبدل الجملة من المفرد نحو : ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل
من قبلك . إن ربك لدومعزة ودو عقاب أليم ، ونحو (وأسروا
الحوى الدين ظلموا هل هذا إلا بشر مثكم) وهو أصح الأقوال في نحو :
عرفت محمدا أبو من هو . وقال :

لقد أدهأنتي أم عمرو بكريمة

أنصير يوم النين أم لست نصير

هجيلة (أنصير . بدل من كلمة) وقال نمرودق

إلى الله أشكروا المدينة حاجة وبالشم أخرى كيف يلتقيان

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)

ولسادس . أنه لا يكون يامظ الأول ، ويجوز ذلك في الدل بشرط أن يكون الثاني زيادة يبدل كقراءة يعقوب : وتري كل أمّة جاثية كل أمّة تدعى إلى كتابها (بنصب كل الثانية) فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الخسوف .

وهذا الفرق إنما هو على ماذهب إليه من الطراوة من أن عطف لبيان لا يكون من لفظ الأول . وتبعه على ذلك ابن مالك وإنه ، وحجتهم أن الشيء لا يُبَيِّنُ نفسه

وأخذ على هذا المذهب أمراي :

أحدهم : أنه ينفى أن الدل ليس مسببا للمدح منه ، وليس لأمر كذلك ، وإنما يردق الدل عطف لبيان في أنه عملة جملة استؤنفت للتبيين ، والعطف مُبَيِّنٌ بمفرد المحض

والثاني . أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدّمنا اتّجه كونه بيانا بما فيه من زيادة المنة

والسابع : أنه ليس في بية حلاله محل الأول . بخلاف الدل . ولهذا امتنع المدح وتعيّن البيان إذا كان التابع محلى بأن وامتنع مدح حاليا منها نحو : يا محمد المهدى . لأن (يا) لا تباشر (ل) استقلالاً ، فلا يقل : يا المهدى . أو إذا كان التابع مفرد معرفة معرباً ، والمتبوع متنادى . نحو : . سعيدٌ يبشرٌ أو يبشرٌ (بالرفع أو بالنصب) لأن المفرد في النداء لا يُبَيِّنُ . والمدح على بية مكرر العمل . فكان يجب نداء (يبشر) على مصم . لأنه لو نُصِبَ (يا) معه لكان كذاك أو إذا كان التابع حاليا من أل والمتبوع بأن وقد أصيب إليه صفة بأن ، نحو أنا الناصح الرحيل محمد . ومنه قول لمرّ الأسدي

أنا ابنُ التَّارِكِ الْكَرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا (١)

لأن الصفة المقرونة بـ (أ) كالتاصح والتارك لا تضاف إلا لما فيه ال
كالرجل والكرى

أو إذا كان اسم التفضيل مصافاً إلى عامٍّ مُتَمَعٍّ بِقِسْمِيَّتِهِ ، نحو :
محمدٌ أفضلُ الدس الرجال والنساء ، لأن اسم التفضيل بعض ما يضاف
إليه ، فيلزم على الدل كون محمد بعض النساء

أو إذا كان التابع مصافاً والمتبوع نعتاً (لأى) مقروناً (بـأ) في النداء
نحو : يا أيها الرجل صاحب البيت ، لأن (أى) لا توصف في هذا الباب
بالمضاف . بل بالمحلى بـأ) واسم الإشارة .

أو إذا كان المضاف (لأى) و (كلا) مثنى أتبع بمرددين معرفتين
نحو : أى الرجلين محمد وعليٌّ حاءك . وحاءى كلا أخويك سعد ونخلد ،
لأن (أى وكلا) لا تضافان إلى المبرد المعرفة . وإذا أصيقت (أى)
للمبرد المعرفة وحسب تكراره بالو وخاصة ، نحو قول :

فلن لقيتُك خاليتين لتعلمن أني وأبوك فارس لأحزاب

والثامن : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف الدل ،
ولهذا امتنع أيضا البدل وتعيين الياء فيما لا يستغنى التركيب عنه . كأن
تفتقر جملة الخبر إلى رابط هو في التابع نحو : البيت مسافرٌ محمدٌ ساكنه ،
فلو أعرب ساكنه بدلا لحلت جملة الخبر عن الرابط ، لأنه في التقدير
من جملة أخرى .

(١) أى أنا ابن الذى ترك بشرٌ مُنْعَجاً بالحراح يعالج طلوع الروح
فالتَّيْرُ واقعة ترقب موته التَّارِكُ . لأنها لا تقع عليه ما دام حيا .

٢ أقسام عطف النسق

وهي ثلاثة :

أحدها . العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو . ليس محمدٌ قائم ولا قاعد (بالنقص) .

وشروطه : إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا خالداً إلا الرفع عطفاً على الموصع ، لأن (من) الزائدة . لا تعمل في المعارف . وهذا يقتضي في قوله تعالى . لا تضار والدةٌ بولدها ولا مولود له بولده : أن مولود ليس معطوفاً على والدة . وابن مالك قدّر في مثل هذا عاملاً وجعله عطفٌ بجمل ، وغيره يعتبر في التابع نحو . أسكن أمت وزوجك

وقد تمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً نحو ما على قائما لكن قاعداً . أو بل قاعد ، لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب وفي المعطف على المحل اعتبار لا ابتداء ، مع رواله بدخول الناسج ، والصواب الرفع على إصهار متداً وما في الألفية وغيرها من تسمية ذلك عطفاً مجاز نظراً للصورة .

والثاني : العطف على محل نحو . ليس على قائم ولا قاعداً (بالنصب) وله عند المحققين ثلاثة شروط

أحدها إمكان ظهوره في التصحيح ألا ترى أنه يجوز في ليس محمدٌ بقائم ، وما جاءني من امرأة أن تسقط (الناء) فتنصب وتقول . ليس محمدٌ قائما وأن تسقط (من) فترفع وتقول . ما جاءني امرأة ، فعلى هذا لا يجوز مررتُ بمحمد وعلياً لأنه لا يجوز مررتُ بمحمداً ، وأما قوله :

تمرون الليل وم تعوجو كلامكم على ذن حرم

فضرورة

وأحر الدرس في قوله تعالى : (وأنبهوا في هذه الدنيا بعه ويوم القيمة) أن يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه . لأن محله نصب ، وحتى لو جعلت الدنيا ظرف مكان . إذ لا مانع من عطف الزمان عليه لا شتر كنه في ظرفية

والثاني : أن يكون لموضع حق الأصالة فلا يحوز هذا ضارث حاله ، وأحبه ، لأن لو وصف استوى لشروط العمل ، الأصل إعماله لا بإضافته . لا لتحققه بالفعل

وثالث : وجود صفة رضى نصب ذلك محل . وانتهى سى هذا امتناع نحو (يا محمد) وحالته فتمت . وذلك لأن الطالب لرفع محمد هو الاسم . ولا بداء هو التحديد . والحدود قد رول بدخول إن ، ونحو يا محمد وثمة وحال . إذا قدرت حاد معطوف على المحل ، لا متد

والرابع ثالث : ضعف سى حوشم . خير . من محب قائما ولا قاي . (بالجمع) سى زهم دحور . ع في خير وشرف جور صفة دحور ذلك العمل يتوهم وشروط حده . كثر دحور هك ولهذا حسن قير هير

والرابع ثنى لب مبرك ما صي . ولا سبق شيما يد كان جانب وكه وقع د . اعطف في الحور وقع في أحبه مخروم . وهو أجوه لأنه نظره في الاحتصاص . وبخر مختص . الاسم . المخزم مختص بالفعل . ووقع أيضا في المرفوع اسم وفي بصوت امما وفعلا . وفي المركبات

وأما المخروم ففان به الخيل وسويبه في قراءة غير أني عمرو . لولا (م ٦) اشتمت

أخترني إلى أجل قريب فأصدق وأكن . فإن معنى أولا أخترني فأصدق ،
ومعنى : إن أخترني أصدق . واحداً .

كما قال به الفارسي في قراءة قسطل : إنه من يتقى ويصير فإن الله ،
بإثبات لياء في يتقى ، وحرم يصير ، فزعم أن (كن) موصولة ، فلهذا
ثبتت ياء يتقى ، وأنها صحت معنى الشرط . ولذلك دخلت الفاء في الخبر ،
وإنما حرم (يصير) على توهم معنى (من) شرطية

وقيل : بل وصل (يصير) ندية لوقف كفرة مع وعي
ومعاني . يسكون ياء عيى وصلا .

وقيل . بل سكتس تنوي لحركات في كمتين (من) ياء يصير إلى همزة
إن (ك) في يأمركم وبشعركم .

وقيل . (كن) شرطية . وهذه ياء إشباع ، ولام الفعل حذفت
للجزم . أو هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقصورة .

وأما المرفوع فقال سيويه . واعلم أن أما من تعرب يعلطون فيقولون
لهم أجمعون ذهون . وإنك وريد ذهون وذلك على أن معناه معنى
الابتداء كما قال :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا ساق شيئا إذا كان جاليا

ومراد (يلعط) ما عر عنه غيره (التوهم) وذلك ظاهر . من
كلامه ، وبوضحه إشادة ثبت :

وأما المنصوب سما ، فقال ابن محشي في قوله تعاد ومن وراء
اصدق يعقوب (ومن فتح الاء) كأقيل ووهب وساق ومن
وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله :

مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بسين عرايها
وقيل : هو على إضمار وهما أى ومن وراء اسحاق وهما
يعقوب ، بدليل فشرها . لأن البشارة من الله تعالى بشيء في
معنى الهبة

وقال بعضهم في قوله تعالى : رَبُّ السَّمَاءِ الدُّنْيَا رَبُّ السَّمَاءِ الْكَوَاكِبِ
وحفظاً من كل شيطان مارد ، إن (حط) عطف على معنى : أنا
ربنا السماء الدنيا ، وهو : نحن الكواكب في السماء الدنيا زينة
للسماء كما قال تعالى : ونقد ربنا السماء الدنيا بمصبيح وحسن رحوم ،
ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله ، أو مفعولاً مطلقاً . وعليهما ولعامل
مخوف أى وحفظاً من كل شيطان مارد بالكواكب ، أو حفظاً لها
حفظاً .

وأما المصوب فعلاً فكقراءة بعضهم . ودُّوا السُّودَّهْنُ فَيَدَّهْنُوا
حملاً على معنى : ودُّوا أن تدهن بدهنهم

وقيل في قراءة حمص : لعى أبغ لأسباب أسباب السموات فأطلع
(بالصب) إته عطف على معنى لعى أبغ وهو لعى أن أبلغ . فإن خبر
لعى يقترن (بأن) كثير نحو الحديث : فلعى بعضكم أن يكون النحن
بحجته من بعض .

ويحتمل أنه عطف على لأسبب على حد

لِلدُّنْسِ عَاءٍ وَتَقَرَّرَ عَمِي

ومع هذين الاحتمالين يسدح قول الكوفي إن هذه تقرئة حمدة على
جواز نصب في حوب شرجي حملاً له على انتهى .

وأما في المركبات : فقد قيل في قوله تعالى : ومن آياته أن يرسل

الرباح مشرات وليدقكم به على تقدير ليعشركم وليدقكم .

ويمحتملى أن التقدير وليدقكم . ولتجربى الخلق بأمره ولتجربوا
من فضله أرسبها .

وقيل فى قوله تعالى . ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى دمه . . .
أو كالتى مرّ على قربة . إنه على معنى . أرايت كالتى حاج أو
كالتى مرّ

ويجوز أن يكون على إضمار فعل . أى أو أرايت مثل الذى مرّ .
فمحذوف للدلالة . ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى دمه . عليه . لأن
كليهما تعجب

وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى . لأن إضمار الفعل للدلالة المعنى
عليه أسهل من العطف على المعنى

وقيل الكاف رائدة أى ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مرّ
وقيل . الكاف اسم بمعنى (مثل) معطوف على الذى . أى ألم تنظر
إلى الذى حاج أو إلى مثل الذى مرّ .

ومن العطف على المعنى عبد البصريين نحو . لأكرمك أو تقصيصى
حتى إذا نصب عندهم بوضار (أن) وأن والفعل فى تأويل مصدر
معطوف على مصدر متوهم ، أى ليكون لزوم منى أو قصاء منك لخصى .
ومنه تقاتلوه أو يسلّموا (فى قراءة أبى محذوف النون) أى ليكون
قتال منكم أو إسلام منهم . وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على
لفظ تقاتلوه . أو على القطع بتقدير أو هم يسلّمون ومثله لا يقضى

عليهم فيموتوا ، أى لا يكون قضاءً عليهم موت ، ومعنى هذا نعى القضاء
عليهم فينتهى الموت ، أى لا يقضى عليهم فكيف يموتون . وقرأ السبعة :
ولا يؤذن لهم فيعتلرون . وقد كان النصب ممكناً مثله في (فيموتوا) ولكن
عدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور في توجيهه بأنه لم يقصد إلى
معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في مسلك النفى ،
لأن المراد فلا يؤذن لهم ، نعى الإذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله
تعالى : لا تعتزلوا اليوم ، فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك

٣ - عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

معهم البيانيون وأكثر النحويين . وأنجازه جماعة مستدلين بقوله تعالى في سورة المقرة : فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أُعِدَّتْ للكافرين ، وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ، فجملة (وبشر الذين آمنوا) وهي إنشائية معطوفة على جملة (أعدت للكافرين) وهي خبرية . وقوله تعالى في سورة الصف : يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تحارة تُنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم خيرا لكم إن كنتم تعملون يفر لکم دوابكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وأخرى تُنجيها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين . فجملة (وبشر المؤمنين) وهي إنشائية معطوفة على جملة (وأخرى تُنجيها نصر من الله) وهي خبرية .

فأما آية البقرة فقال الرخشري : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطلب له مشاكل ، بل المراد عطف حملة ثواب المؤمنين (أي المعنى المتحصل منها) على جملة عذاب الكافرين .

كقولك : ريدُ يُعاقب بالقيء وبشر فلانا بالإطلاق .

وجوزَّ عطفه على اتقوا النار ، فيكون عطف إنشاء على إنشاء ، وفيه نظر ، لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط ، إذ ليس الأمر بالتشهير مشروطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن .

وُجِبَ : بأنه قد علم أنهم غير مؤمنين ، فكأنه قيل : فإن لم

يُصْعِقُوا بِبَشَرٍ عَيْرِهِمْ بِالْحَقِّ ، وَمَعْنَى هَذَا فَبَشَرِ هَؤُلَاءِ الْمَعَانِدِينَ بِأَنَّهُ لَا تَحْفَظُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ .

وَقَالَ فِي آيَةِ الصَّف : إِنْ الْعُطْفُ عَلَى (تَوَاضَعُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) لَأَنَّهُ مَعْنَى آمَنُوا .

وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِتَوَاضَعُوا الْمُؤْمِنُونَ ، وَبَدَشَرُ ، النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَلَا أَنَّ يُقَالُ فِي تَوَاضَعُوا : إِنَّهُ تَقْسِيرٌ لِلتَّجَارَةِ لَا طَلَبَ ، وَأَنْ يَغْفَرَ لَكُمْ جَوَابَ الِاسْتِفْهَامِ - تَنْزِيلًا لِسَبَبِ السَّبَبِ مِنْزِلَةَ السَّبَبِ (١) لِأَنَّ تَوَاضَعُوا الْعَامِينَ لَا يَقْدَحُ . تَقُولُ : قَوْمُوا وَاقْعِدُوا بِمُحَمَّدٍ ، وَلَئِنْ تَوَاضَعُوا لَا يَتَعَبَّرُ لِلتَّقْسِيرِ ، وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَقْسِيرٌ مَعَ كَوْنِهِ أَمْرًا . وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ : اتَّجَرُوا تَجَرَّةَ تَنْحِيكِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، كَمَا كَانَ : فَهَلْ أَتَمَّ مَشْهُورٌ فِي مَعْنَى اسْتَهْوَا .

وَقَالَ السَّكَاكِيُّ : الْأَمْرَانِ فِي الْآيَتَيْنِ مَعْطُوفَانِ عَلَى قُلْ مَقْدَرَةٌ قُلْ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَقَبْلُ : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فِي سُورَةِ الصَّف : وَحَذَفَ الْقَوْلَ كَثِيرًا .

وَقَبْلُ الْأَمْرَانِ مَعْطُوفَانِ عَلَى أَمْرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى : فَانْصَرُوا وَبَشَرِ الَّذِينَ آمَنُوا . وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ : فَابْشَرُوا الْمُؤْمِنِينَ . كَمَا قَالَ الرَّمَحْمَرِيُّ فِي : لَنْ لَمْ تَنْصَرُوا لَأَرْجَمَنَّكُمْ وَاهْجُرَّنِي كَمَا لَيْتَ : إِنْ التَّقْدِيرُ فَاحْذَرْنِي وَاهْجُرَّنِي ، لَدَلَالَةِ لَأَرْجَمَنَّكُمْ عَلَى التَّهْدِيدِ .

(١) حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِيمَانَ سَبَبُ الْغُفْرَانِ ، وَالْدَلَالَةُ سَبَبُ الْإِيمَانِ فَصَحَّ الْجُزْمُ فِي جَوَابِ الدَّلَالَةِ .

٤ . عطف الإسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال :

أحدها . الحوار مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : قام محمدٌ وعليٌّما أكرمتُهُ إنَّ نصب عليٍّما أرجح ، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أوى من تعالهما

والثاني : المنع مطلقاً . حكى عن ابن جى أنه قال في قوله .

عاضها اللهُ علماً بعدما

شأت الأصداعُ والضُّرسُ نقد^(١)

إنَّ الضرس فاعلٌ بمحذوف يفسره المذكور ، وليس مبتدأ ، ويلزمه إيجابُ النصب في مسألة الاشتغال السابقة . إلا إن قال : أقدر الواو للاستئناف .

والثالث : لأبي عليٍّ أنه يجوز في الواو فقط . لأنها أصل حروف العطف فخصت بذلك .

وأضعف الثلاثة القول الثاني . وقد طبع به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه . أن مجلساً ضمه وجاعة من الحنفية . وأنهم رعموا أن قول الشافعي بحلَّ أكل مترك التسمية مرهود بقوله تعالى . (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) فقال : فقلت لهم : لادليل فيها ، بل هي حجة للشافعي . وذلك لأن الواو

(١) نقد : بالقاف من باب فرح ، أى تكسر .

ليست للعطف لتحالف الجملتين الاسمية والفعلية ، ولا للاستند . لأن
أصل ثواب أن تربط ما بعدها بما قبلها . فبقى أن تكون للحال . فتكون
جملة الحال مقيّدةً للنهي ، والمعنى : لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ،
ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً والفسق قد سره الله تعالى بقوله :
(أو فسقاً أهمل لعير الله به) ، فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سئى عليه
غير الله ، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله ..

ولو أبطل الرأي العطف لتحالف الجملتين بالإنشاء والخبر الكلف
صواباً ، ولكن يمكن الاعتراض على أن جملة الحال مقيّدة ، بأنها كما
تكون مقيّدة تكون للعلة ، نحو . لا تضربه وهو أحوك ، ولا تشرب
الخمر وقد نهى الله عنها .

هـ - العطف على معمولي عاملين

أجمعوا على جوار العطف على معمولي عامل واحد ، نحو : إن محمداً
ذاهباً وعليهما جلس . وعلى معمولات عامل نحو : أعلم محمد علياً
بكرأ جالساً وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً ، وعلى منع العطف على معمول
أكثر من عاملين .

وأما معمولاً عاملين :

فإن لم يكن أحدهما جراً ، فقال ابن مالك هر ممتنع إجماعاً ، نحو :
كان آكلًا طعامك عمرو وثمرك بكر . وليس كذلك . بل نقل القارمي
الجوز مطلقاً عن جاعة قبل إبان منهم الأخفش .

وإن كان أحدهما جرّاً : فإن كان الجار مؤخرًا نحو : بكر في الدار
والحجرة عمرو ، فمثل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك بل هو
جائز عند من ذكر .

وإن كان الجار مقدماً نحو : في الدار بكر والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيويه المدح ، وعن الأخفش الإجازة . وقصّر قوم منهم الأعم فقلوا :
إن وفي المخصوص العاطف كالمثال حاز لأنه كذا سمع ، ولأن فيه تعادل
المتعاطفات (أي مجئها على ترتيب واحد) وإلا امتنع نحو : في الدار بكر
وعمر الحجرة .

وقد جاءت مواضع يدل طاهرها على خلاف قول سيويه ، كقوله
تعالى : (إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي حقكم وما
يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله
من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات
لنوم يعملون) .

فآيات الأولى : منصوبة إجماعاً لأنها باسم إن* .

والثانية والثالثة : قرأها الأخوان حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع . وقد استُبدل بالقراءتين في آيات الثالثة ، على المسألة ، أما الرفع فعلى بيبة الواو مناب الابتداء وفي ، (أى وفي خلقكم وفي اختلاف الليل والنهار) وأما النصب فعلى نيايتها مناب إن* وفي ، (أى إن* في السموات والأرض ، وإن في اختلاف الليل والنهار) .

وأجيب بثلاثة أوجه :

أحدها : أن في مقدرة فاعمل لها ، ويؤيده أن في حرف عند الله (أى قراءته ، هكذا اصطلاح القُراء) التصريح بـي . وعلى هذا (فالواو) نائية مناب عامل واحد وهو لا ابتداء أو إن* .

والثاني : أن (انتصاب) آيات على التوكيد للأولى و (رفعها) على تقدير مبتدأ . أى هي آيات ، وعليهما مبيت (في) مقدرة .

والثالث : يخص قراءة النصب : وهو أنه على إضمار (إن* وفي) ذكره الشاطبي وغيره . وإضمار (إن*) بعيد .

والحق حور العطف على معمولي عاملين في نحو : في الدار عمرو والحجرة بكر* ، ولا إشكال حينئذ في الآية .

الفصل السابع

مشرقات

١ الأسماء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر

أولها . الجملة الموصوف بها ، وقد نصبت في روابط الجملة بالمبتدأ .

الثاني : الجملة الموصوف بها ، ولا يربطها إلا بالصير : إما مذكوراً نحو . (حتى نُنزِّلَ علينا كتاباً نقرؤه) ، أو مقدراً نحو : (وانتقوا يوماً لا تحزى نفس عن نفس شيئاً . ولا يقس منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدلٌ ولا هم يبصرون) فإنه على تقدير (منه) أربع مرات ، وقراءة الأعرش (وسبحان الله حياءً تمسود وحساً تصبحون) ، على تقدير (فيه) مرتين

الثالث . الجملة موصوف بها الأسماء . ولا يربطها عالا إلا الصير إما مذكوراً نحو . (الذين يؤمنون) ، ونحو : (وما عملته أيديهم) ، (وفيها ما تشتهي الأنفس) . (يأكل مما تأكلون منه) ، وإما مقدراً نحو : (وما عملت أيديهم) ، (وفيها ما تشتهي الأنفس) . (يشرب مما تشربون)

وقد يربطها ظاهر بحالف الصير كقوله

فبارك ليلى أنت في كل ما صر وأنت الذي في رحمة الله أطمع

وهو عيل . قيو . وتنديره وأنت الذي في رحمة وقد كان

يمكنهم أن يقدروا : في رحمتك ، وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ،
إذ الغالب . أنت الذي فعل ، وقولهم . فعلت . قليل ولكه مع هذا
مقيس .

وعلى هذا فنقول الزمخشري في قوله تعالى : (الحمد لله الذي خالق
السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون)
لأنه يجوز كون العطف بـ ثم على الجملة الفعلية ضعيف لأنه يلزمه أن يكون
من هذا القليل ، فيكون الأصل : كفروا به لأن المعطوف على الصلة صلة
قلايد من ربط ، وأم إذ قدر العطف على الحمد لله وما بعده
فلا إشكال

الرابع . انواقعة حالا ، وراطها إما الواو والضمير نحو : (لاتقربوا
الصلاة وأنتم سكارى) ، أو الواو فقط نحو : (لئن أكله الذئب وعن
عصية) . ونحو : جاء حلد الشمس طلعة . ورعم أبو الفتح في هذه
الصورة أنه لابد من تقدير انصير . أي طلعة وقت مجيئه ، أو انصير
فقط نحو (ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) . ورعم الزمخشري
في هذه الصورة أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ، نورودها في مواضع
من التثنية نحو : (اهبطوا بعصمكم لبعض علو) ، (هبنوه وراء ظهورهم)
(ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) ، والله يحكم لامعقب
لحكمه) ، (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون
الطعام) ، (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) ،
(ذلك الكتاب لا ريب فيه) ، (وما لنا لا نؤمن بالله) ، (مالي لأرى
الهدد) ، (ولا تمنن تستكثر) .

وقد نخلو منها لفظاً ويقدّر الضمير نحو : رمت انمض كيلتان بجنيه ،
أو الواو فقط كقول المسيب بن عيسى يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ
وانتصف البهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله :

نصف البهار المساء عامره ورقيقه بالعيب لا يدري

الخامس : الممسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : محمداً ضربته .
أو محمداً ضربت أخاه ، أو محمداً ضربت عمراً وأخاه ، أو محمداً ضربت
عمراً أخاه ، إذا قدرت الأخ بياناً ، فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم
على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء . لأن البديل على بية تكرار العامل
فتحلوا الجملة من رابط هو في التابع . وكذا لو عطف بغير الواو .

وقوله تعالى : (والذين كفروا فتعسوا لهم) ، الذين : مبتدأ ،
وتعسوا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، ولا يكون الدين منصوباً :
بمحذوف يصرف تعساً ، كما تقول : محمداً صرباً إياه ، وكذا لا يجوز :
نخالداً حذعاً له . ولا عمراً سَفِيهاً له ، لأن اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ،
لأنه لا يتعدى بالحرف . وليست لام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية
غير لازمة

وقوله تعالى : (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

إن قدرت (من زائدة ، وجوزت ذلك كعضهم) وهي إنما تزداد
بعد الاستفهام بـهل خاصة (فكم مبتدأ أو معمول لآتيناهم مقدراً بعده ،
لأن له صدر الكلام .

وإن قدرتها بياناً لـ (كم) كما هي بيان لـ (ما) و (ما نسخ من
آية) . لم يجز واحد من الوجيهين لعدم الرجوع حينئذ إلى كم ، وإنما هي
مفعول ثان مقدم مثل : أعشرين درهماً أعطيتك

ويمكن أن يكون معمول سل محذوفاً ، أي سهم عما آتيناهم من
الآيات . وجملة . كم آتيناهم . مستشفة .

السادس والسابع . بدلا العنص والاشتمال . ولا يربطهما إلا الصمير
ملفوظاً . نحو : ثم عموا وصمموا كثير منهم . (يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه) . أو مقدراً نحو . (والله على الناس حج البيت من

استطاع) ، أى منهم . ونحو . (قُتِل أصحاب الأحرار) ، أى فيه .
وقيل (أل) حذف عن الضمير أى ناره .

ولأنما لم يحتاج بدل الكل إلى رابط ، لأنه نفس المبدى منه فى المعنى .
كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك

الثامن : معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما
ملفوظاً به نحو . على حسن وجهه أو وجهاً منه ، أو مقدراً نحو : على
حسن وجهها ، أى منه ، وقال تعالى . (وإن للمتقين لحسن مآب
جنت عدن مفتحة لهم الأبواب)

جنت . بدل . وجمع البصريون أن يكون بيماً لأنه لا يجوز عندهم أن
يقع عطف الياء على الكرات

ومعشحة : حال من جنت لاختصاصها بالإضافة أو صفة هـ .

والأبواب معمول مالم يسم فاعله ؛ ولأنه من تقدير الأصل .
الأبواب منها ، أو أبوابها ، ونابت (أل) عن الضمير .
وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال لخلافه للزمخشري

التاسع جواب إسم لشرط مرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضاً
إلا الضمير ، إم مذكوراً نحو : (من يكفر بعدكم فبئس أعديه) ،
أو مقدراً أو مسبباً عنه نحو : (من فرض فيه الحج فلا رمت ولا
فسوق ولا جدل فى الحج) أى منه ، أو الأصل فى حجه

وأما قوله تعالى : (بلى من وفى وعهده من الله واتقى فإن الله يحب
المتقين) . (ومن يتسول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم
الغالبون) فقال الزمخشري فى الآية الأولى : إن الرابط عموم المتقين ،
والظاهر أنه لا عموم فيها وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره . ولأنما
الجواب فى الآيتين محذوف وتقديره فى الآية الأولى : يحبه الله . وفى
الثانية يغيب .

العاشر : العاملان في باب التنازع ، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في . قام وقعد أخواك . أو عمل أولهما في ثانيهما (أى في جماعته) نحو : (وأنه كان يقول مضمناً على الله شططاً ، وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً ، أو كون ثانيهما جواباً للأول شرطاً أو سؤالاً ، أما جوابية الشرط فنحو : (تعالوا يستغفر لكم رسول الله) - تنازعا في (رسول) على تضمين تعالوا معنى آتوا - ، ونحو : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ، وأما جوابية السؤال فنحو : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط

الحادي عشر : الفاظ التوكيد الأول (وتقييدها بالأول احتراز عن أجمع وأخوانه فإنها إنما تؤكد بعد كل نحو : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) . وهذا إذا اجتمعت معها فلا ينافي أنها يؤكد بها وحدها نحو : (وإنا لمنجوعهم أجمعين) وإنما يربطها الضمير المفعول به نحو : جاء محمد نفسه ، والمحمدان كلاهما . والقوم كلهم . ومن ثم كان مردوداً قول الهروي في النخائر : تقول جاء القوم جميعاً على الحال ، وجميع على التوكيد ، وقول ابن عقيل في قوله تعالى : (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) إن (جميعاً) توكيد (لما) ولو كان كذلك لقليل جميعه ، ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التبريل . والصواب أنه حال .

٢ - إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

إن دخل عليها جارٌ أو مضاف محلها الجر نحو (عمٌ يتساءلون) ؟
ونحو . صبيحة أي يوم سمرتك ! و غلام من جاءك ؟

فإن لم يدخل عليها جار أو مضاف :

فإن وقعت على زمان نحو : (أيان يبعثون) ؟ ونحو : متى تنتقن العمل
تبلغ الأمل .

أو مكان نحو : فأين تذهبون ؟ أياك تحسن سريرتك تحمد سبرتك .
أو حدث نحو . (أي متقلب ينقلبون) ؟ ونحو أي عمل تعمل أعمل -
فهى منصوبة على الظرفية مفعولا فيه في الأولين ومفعولا مطلقاً
في الثالث .

فإن لم تقع على زمان أو مكان أو حدث

فإن وقع بعدها إسم نكرة نحو : من أب لك ؟ فهى مبتدأ ، أو إسم
معروفة نحو . من محمد ؟ فهى خبر أو مبتدأ على الخلاف في ذلك ، ولا
يقع هذان النوعان في أسماء الشرط لأنها لا تدخل على الأسماء .

فإن لم يقع بعدها إسم .

فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأ ، نحو . من قدم ؟ ونحو . من
يقم أقم معه . وهل الخبر فعل الشرط وحده لأنه إسم تام وفعل الشرط
مشمول على ضميره فقولك من يقيم لو لم يكن فيه معنى الشرط
لكان بمنزلة قولك : كل من من الناس يقوم ، أو فعل الجواب لأن الفائدة به
تمت ، ولأنهم عود الضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو
الخبر في قولك . الذى يأتينى به درهم . أو مجموعهما لأن قولك من يقيم أقم

معه بمنزلة قولك : كل من من الناس إن يقيم أقيم معه ؟ الصحيح الأول . وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لأن حيث الخبرية .

وإن وقع بعدها فعل متعد :

فإن كان واقعاً عليها نحو : (فأى آيات الله تُنكرون) . ونحو :
(أياها تدعو فله الأسماء الحسنى ونحو : (من يضل الله فلا هادى له) ،
فهى مفعول به .

وإن كان واقعاً على ضميرها نحو : من رأيت ؟ ونحو : من رأيت
فأكرمه . أو متعلقها نحو : من رأيت أخاه أو نحو : من رأيت أخاه
فأكرمه فهى مبتدأ ، أو منصوبة بمحذوف مُقدّر بعدها يفسره المذكور ،
والله أعلم .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
مقدمة	٥

الفصل الأول : المشتبهات في الضمائر

١ - الضمير المسمى فصلاً وحماداً	٩
٢ - ضمير الشأن أو القصة	١٣
٣ - الخبر المقتدر وضمير المبتدأ	١٦
٤ - عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة	١٨

الفصل الثاني : المشتبهات في : المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول

١ - اشتباه المبتدأ والخبر	٢١
٢ - الابتداء بالنكرة	٢٥
٣ - روابط الجملة بما هي خبر عنه	٢٩
٤ - اشتباه الاسم والخبر	٣٣
٥ - اشتباه الفاعل والمفعول	٣٥

الفصل الثالث : المشتبهات في الحال والتمييز

١ - ما اجتمع فيه الحال والتمييز وما افرقها فيه	٣٧
--	----

الصفحة	الموضوع
٤٠	٢ - تقسيمات الحال
٤٦	٣ - الحال وصاحبها وعاملها
٥١	٤ - ما اجتمع فيه تمييز الذات وتمييز النسبة وما افرقا فيه
	الفصل الرابع : المشتبهات في الاضافة
٥٣	١ - الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
٥٨	٢ - الاسماء بالنسبة للاضافة
٦١	٣ - حذف المضاف والمضاف إليه
٦٣	٤ - الفصل بين المتضايقين
	الفصل الخامس : المشتبهات في اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل
٦٥	١ - اسم الفاعل
٦٩	٢ - الصفة المشبهة
٧٢	٣ - ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
	الفصل السادس : المشتبهات في العطف والبدل
٧٥	١ - ما افرق فيه عطف البيان والبدل
٨٠	٢ - أقسام العطف
٨٦	٣ - عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس
٨٨	٤ - عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
٩٠	٥ - العطف على معمولي عامين
	الفصل السابع : متفرقات
٩٣	١ - الأشياء التي تحتاج إلى الرابط
٩٨	٢ - إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها